مَجلّة فصليّة محكّمة

تُعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام علي عليه السلام وفكره

تصدر عن

الأمانة العامّة للعتبة الحسينيّة المقدّسة

مؤسّسة علوم نهج البلاغة

مُجازَةٌ من وِزارَةِ التَّعْليمِ العالي والبَحْثِ العِلْميّ
مُعْتَمَدةٌ لأغراضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيّة

السّنة الأولى – العدد الأول
١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م

منهج أمير المؤمنين عليه السلام
في معالجة الفساد المالي

أ. د. حسين علي الشرهاني

جامعة ذي قار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

تعدُّ ظاهرة الفساد المالي إحدى المظاهر السلبية التي برزت في الدولة الإسلامية بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كنتيجة طبيعية لاتساع الدولة الإسلامية وتدفق كمية كبيرة من الأموال إلى خزائنها. وقد حاول عمر بن الخطاب إيجاد حل لهذه المشكلة لكن الحلول التي وضعها كانت منقوصة ولم تسهم في حلها بل زادت من تعقيدها، ثم ازداد الأمر سوءاً بعد أن تولى عثمان بن عفان الخلافة وشرع في تولية أفراد الأسرة الأموية على الولايات الإسلامية.

المقدمة

تعدُّ ظاهرة الفساد المالي إحدى المظاهر السلبية التي برزت في الدولة الإسلامية بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كنتيجة طبيعية لاتساع الدولة الإسلامية وتدفق كمية كبيرة من الأموال إلى خزائنها.

وقد حاول عمر بن الخطاب إيجاد حل لهذه المشكلة لكن الحلول التي وضعها كانت منقوصة ولم تسهم في حلها بل زادت من تعقيدها، ثم ازداد الأمر سوءاً بعد أن تولى عثمان بن عفان الخلافة وشرع في تولية أفراد الأسرة الأموية على الولايات الإسلامية، فبدأ هؤلاء بالتجاوز على المسلمين وعلى أموال الدولة الإسلامية ولم يستطع عثمان كبح جماحهم، بل تضامن معهم فانتهى الأمر بثورة عمّت الولايات الإسلامية الكبرى وانتهت بقتل عثمان بن عفان.

بعدها لجأ المسلمون إلى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام؛ ليضع حلولاً لما تعانيه الدولة الإسلامية من ظلم وتفاوت طبقي واستئثار بأموالها، فشرع في اليوم الأول لتسنمه الحكم في إيجاد حلول ناجعة للمشكلات التي تعاني منها الدولة الإسلامية، فألغى التفاوت الطبقي في العطاء وبعدها غيّر الكادر الإداري الذي يدير الولايات الإسلامية من أجل القضاء على ظاهرة الفساد المالي، واستند الإمام علي عليه السلام في سياسة التغيير التي انتهجها على إيجاد كادر إداري كفوء ولديه خبرة في الأعمال الإدارية والاقتصادية ملتزم بتعاليم الإسلام، كما اشترط أن ينماز الولاة والعمال بمجموعة من الصفات إلى جانب الخبرة والكفاءة حتى يسند إليهم العمل الإداري منها الحياء والورع والتقوى والانتساب إلى البيوتات الصالحة وغير ذلك من الصفات.

وعلى الرغم من دقة اختيار هؤلاء الولاة والعمال وثقته بهم، وضع نظام رقابي دقيق من أجل متابعة عمل هؤلاء الموظفين والحيلولة دون تجاوزهم على المسلمين أو أموال الدولة، وفي الحالات التي حدثت فيها تجاوزات فردية سرعان ما يجد لها الإمام عليه السلام حلاً سواء بعزل العامل أو معاقبته؛ فكانت نتيجة هذه الإصلاحات أن استطاع الإمام علي عليه السلام خلال المدة القليلة التي حكم فيها الدولة الإسلامية أن يقضي على ظاهرة الفساد المالي، ويضبط هذه الدولة المترامية الأطراف بوساطة نظام إداري متكامل قائم على حسن الاختيار والرقابة الشديدة.

برزت ظاهرة الفساد المالي بصورة واضحة في عهد عمر بن الخطاب الذي شهد عهده بداية الفتوحات الإسلامية في العراق والشام ومصر وغيرها من المناطق، ورافق هذه الفتوحات تدفّق الأموال إلى بيت مال المسلمين بصورة كبيرة لم يألفها المسلمون طيلة المدة السابقة؛ فتبع ذلك تجاوزات من بعض الموظفين على الأموال العامة؛ لذلك حاول عمر بن الخطاب إيجاد معالجات للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة، لكن معالجاته لم تكن بمستوى الظاهرة التي استمرت تضرب أُسس الدولة وتهدّد كيانها؛ فعندما بلغه أنّ عمال الخراج قد سرقوا أموال المسلمين، أرسل بطلبهم وقاسمهم الأموال التي يمتلكونها، وقاسم نفيع بن الحارث الثقفي أبا بكرة أيضاً مع أنّه لم يكن من هؤلاء العمال، لأنّه ادعى عليه أنّ أخاه زياد بن أبي أعطاه عشرة آلاف درهم ليتاجر بها، وكان زياد مسؤولاً عن بيت مال البصرة[1].

وهذا الإجراء الذي اتّخذه مع هؤلاء العمال لا يتناسب مع حجم الإساءة التي اقترفوها، وكان عليه مصادرة أموالهم كلها إن ثبتت عليهم السرقة،

أما إن لم تثبت عليهم ؛ فليس له الحق بأخذ نصف ما يمتلكون.

وإنّ عمر بن الخطاب عندما عزل خالد بن الوليد عن الجيش سأله عن كثرة ماله[٢]، فأجاب أنّ ماله جاء عن طريق الأنفال والسهمين التي حصل عليها في المعارك التي خاضها، إلا أنّ الحاكم لم يقتنع بالأمر فأخذ جزءً من ماله وأدخله في بيت المال[٣].

وهذا الأمر تكرّر مع ولاة آخرين فشاطر سعد بن أبي وقاص الوالي على الكوفة ماله[٤].

كذلك فعل مع يَعلى بن أمية واليه على اليمن، وضرب أبا هريرة واليه على البحرين بالدرة حتى أدمى وجهه لّما امتنع عن إعطاء نصف ماله[٥]، وتلاعب أبو موسى الأشعري بأموال المسلمين، وأخذ منها لنفسه وعياله ؛ فكتب له عمر بن الخطاب، ولّما لم يرتدع عَزلهُ عن ولاية البصرة وقاسمه أمواله[٦].

وأثرى عمرو بن العاص والي مصر من أموال المسلمين، فأرسل عمر إليه محمد بن مسلمة ليقاسمه ماله، وكان عمر بن الخطاب إذا أرسل أحد العمال إلى ولاية، يكتب ما يملكه من المال.

فإذا زاد ماله أرسل إليه من يقاسمه المال، فكتب إلى واليه على مصر: (إنّه قد فشت لك فاشية من متاعٍ ورقيق وآنيةٍ وحيوان لم تكن حين وليت مصر).

فردّ عليه عمرو أنّ أرض مصر أرض مزدرع ومتجر، والأموال تنمو في هذه المنطقة، إلا أنّ عمر بن الخطاب لم يقتنع بهذا الرأي وألزمه أن يدفع نصف ماله لمحمد بن مسلمة.

فكان هذا الأمر سبباً لغضب عمرو ؛ فقال: (إنّ الزمان الذي يعاملنا فيه ابن حنتمة - هي أم عمر بن الخطاب - هذه المعاملة زمان سوء) وهو يفتخر بأنّ أباه العاص بن وائل السهمي كان يلبس الحرير قبل الإسلام[٧].

وعلى الرغم من هذه المحاسبة التي كان يقوم بها عمر بن الخطاب تجاه عماله، لكن الأمر المستغرب أنّه كان يقاسم هؤلاء العمال أموالهم، ولا يعزلهم عن تلك الولايات بل استمروا في عملهم، على الرغم من أنّه يعتقد أنّهم سرقوا أموال المسلمين، كذلك فإنّه كان يجب أن يصادر كل الأموال، مادام يعتقد أنّها أموال المسلمين، وقد عبّر أبو بكرة نفيع بن الحارث الثقفي عن هذا المعنى، عندما امتنع أن يدفع نصف ماله لعمر بن الخطاب بالقول: (لئن كان المال لله فما يحل لك أن تأخذ بعضاً وتترك بعضاً، وإن كان المال لنا فما لك أخذه)[٨]. كذلك عبّر الإمام علي عليه السلام عن رفضه لهذا النهج بالقول: «لئن كان عماله خونة، وكان هذا المال في أيديهم خيانة، ما كان حلّ له تركه، وكان له أن يأخذه كله فإنه فيء للمسلمين، فماله أن يأخذ نصفه ويترك نصفه، ولئن كانوا غير خونة، فما حلّ له أن يأخذ أموالهم ولا شيئاً منه قليلاً ولا كثيراً، وأعجب من ذلك إعادته إياهم إلى أعمالهم لئن كانوا خونة، ما حلّ له أن يستعملهم، ولئن كانوا غير خونة ما حقت له أموالهم»[٩].

والأمر الأغرب أنّ عمر بن الخطاب لم يطبّق هذه الإجراءات مع والي الشام معاوية بن أبي سفيان، إذ تذكر الروايات إنّه سافر إلى الشام: (تلقّاه معاوية في موكب عظيم، فلما دنا منه قال عمر: أنت صاحب هذا الموكب العظيم، قال: نعم يا أمير المؤمنين، قال: مع ما بلغني من وقوف ذوي الحاجات ببابك، قال: مع ما بلغك من ذلك، قال: ولم تفعل هذا، قال: نحن بأرض جواسيس العدو بها كثيرة، فيجب أن نُظهر عزّ السلطان ما يرهبهم به، فإن أمرتني فعلت وإن نهيتني انتهيت، فقال عمر: يا معاوية ما أسألك عن شيء إلا تركتني في مثل

رواجب الضرس، لئن كان ما قلت حقاً إنّه لرأي أريب، ولئن كان باطلاً إنّه لخدعة أديب، قال: فمرني يا أمير المؤمنين، قال لا أمرك ولا أنهاك)[١٠].

وفي هذه الرواية يقول عمر لا أمرك ولا أنهاك، والذي يقرأ هذه الرواية يستنتج أن عمر بن الخطاب تركه يتصرف على هواه، وهذا الأمر مخالف لما عُرف عن عمر من شدة حتى على أبسط التصرفات، حتى أنه ضرب الصحابي تميم الداري[١١] بالدرة لأنّه صلى ركعتين بعد صلاة العصر مع العلم أنّ هذه الصلاة مستحبة صلّاها الصحابة مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لكن عمر بن الخطاب منع أن يصلّوها[١٢]، ونحن لا نستطيع أن نعرف على وجه الدقّة لماذا ترك الأمور لمعاوية هكذا، ومكّن له فعل أي شيء يريده، وهو يعلم حقيقة معاوية؛ فقال فيه مرّة أنّه (كسرى العرب)[١٣].

ثم ترك له عثمان بن عفان الحبل على الغارب، فكان مستقلاً في ولاية الشام لا يحاسبه أحد على أفعاله أو تصرفه بأموال المسلمين، وعندما قتل عثمان بن عفان كانت الفرصة مواتية له للمطالبة بالخلافة.

وقد حاول الإمام علي عليه السلام أن يعرض خبراته وما يمتلكه من خزين معرفي على الحُكّام الذين سبقوه حرصاً منه على الدولة الإسلامية، فطرح على عمر بن الخطاب مجموعة من الآراء تتعلق بكيفية التعامل مع أموال المسلمين، فأخذ الحاكم جزءاً منها وترك الجزء الآخر، وهذه الآراء كانت ترتكز على عنصرين رئيسيين هما التعامل مع الأرض والأموال من جهة، وضرورة اختيار أشخاص مناسبين للقيام على إدارة أموال المسلمين وصيانتها من جهة أخرى[١٤]، لكن العهد الذي سبق خلافته شهد مجموعة

من الأخطاء، سبّبت مشكلة سياسية ودينية مازال المسلمون يعانون من آثارها حتى هذا اليوم، وجزء كبير من هذه المشاكل كان سببه التعامل غير الصحيح مع الأموال، وعلى الرغم من أنّ عمر بن الخطاب كان شديداً مع الولاة وعمال الخراج والجزية بحيث لم يجرأ أحد على مخالفة أوامره، كذلك لم تظهر آثار التمايز في العطاء وغيرها من السياسات في عهده، لكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً، إذ سرعان ما برزت الآثار السلبية لهذه السياسات في عهد عثمان بن عفان، وزادت المشكلة عندما بدأ عثمان بن عفان، بعزل ولاة عمر بن الخطاب الذين كانوا يحظون بقبول عامة المسلمين، ويولي بدلاً منهم أقرباءه من البيت الأموي، ممن لم تكن لهم سابقة في الإسلام، ولم يتمتعوا باحترام المسلمين نتيجة لسلوكهم السيئ، وحتى الآخرين الذين كانوا ولاة في عهد عمر بن الخطاب مثل معاوية، لم يكن أحدهم يجرأ على القيام بأي تصرف يخالف سياسة الخليفة، بينما في عهد عثمان بن عفان أصبح معاوية متفرداً بعمله وشبه مستقل في ولايته؛ لذلك كان إصلاح الإمام علي عليه السلام قائماً على معالجة الخلل الاقتصادي المبني على السياسة المالية الخاطئة، وتكوين جهاز إداري يقوم على صيانة أموال المسلمين.

لذلك عندما تولى الخلافة سعى لتطبيق هذه السياسة على أرض الواقع، بعد أن شخّص العلل وحاول أن يضع لها حلولاً، وكان رأيه أنّ إحدى الآفات الرئيسة التي سبّبت الأزمة السياسية والاقتصادية هي تعيين أشخاص غير مناسبين في المواقع الإدارية[١٥]، ولاسيما ما له مساس مباشر بأموال المسلمين، ولدينا أمثلة كثيرة على هذا الموضوع، إذ

أنّ الولاة السابقين كانت الولاية بالنسبة لهم وليمة يأخذون منها الذي يشاءون وكيفما يشاءون، من غير أن يعتبروا هذه الولاية ملكاً للمسلمين؛ لذلك أكّد الإمام عليه السلام لعماله أنّهم مجرد خدّام للرعية، والولاية ليست تشريفاً لهم بقدر ما كانت خدمة عامة يأخذون عليها أجراً، ويبتغون الفضل والثّواب من الله إذا أحسنوا عملهم؛ لذلك عندما أراد أن يولّي الزبير اليمامة والبحرين، ويولّي طلحة اليمن، قالا له: (وصلتك رحم).

لذلك استرد كتاب تعيينهم، وقال لهم: «إنّما وصلتكما بولاية أمور المسلمين»، واستردّ العهد منهما، فأغضبهما ذلك وقالا له: (آثرت علينا) فكان جواب الإمام عليه السلام واضحاً في هذا الأمر: «لولا ما ظهر من حرصكما لقد كان لي فيكما رأي»[16]، وهذا يعني أنّ العمال كانوا يريدون إسناد الوظائف الحكومية لهم من أجل الاستفادة القصوى منها وليس خدمة المسلمين، وهذا ما ألفوه سابقاً فأرادوا أن يحصلوا على ما حصل عليه من سبقهم، إذ تذكر الروايات أنّ عمر بن الخطاب بعد وفاة يزيد بن أبي سفيان أعطى ولايته لأخيه معاوية؛ فقال الأخير لعمر (وصلتك رحم)[17]؛ لأنّه يعد هذه الولاية له ومن حقه أن يتصرف بها كيف يشاء، وبالفعل حدث ذلك فأصبح معاوية والياً تابعاً للدولة الإسلامية بالاسم فقط، ثم جاءت صلة الرحم الثانية من عثمان بن عفان عندما عزل ولاة الشام وجمعها لمعاوية[18].

وبالرغم من استغلال معاوية منصبه في تعزيز استقلاله، فإنّه كان يخاف مخالفة الحاكم آنذاك عمر بن الخطاب، وبقي مجرد أحد الولاة الأقوياء في الدولة الإسلامية، بعد أن عيّنه الأخير والياً على دمشق والأردن[19]، لكن هذه الحال لم تستمر طويلاً لأنّ وفاة عمر بن الخطاب ومجيء

عثمان للخلافة، هيّأ له حكم الشام بصورة مطلقة[٢٠]، الأمر الذي مكنه من إحكام قبضته على تلك المنطقة الواسعة، لأنّ فيها جيشاً قوياً جداً أنفق عليه من أموال الدولة الإسلامية، من دون أن تكون عليه رقابة من أحد بحكم شبه الاستقلال الذي ناله في عهد عثمان، وأنّ مدة حكمه الطويلة جعلت أهل الشام يتعودون عليه، ولاسيما أنّهم لم يعرفوا الإسلام إلا منه ومن أخيه يزيد بن أبي سفيان الذي كان والياً قبله؛ لذلك تعلّقوا به أشدّ التعلّق لأنّه ـ وفقاً لعقيدتهم ـ ابن عم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وأسرته من بني أمية هم أهل البيت، وهم لا يعرفون من الإسلام إلا ما علّمهم إياه وما يريد أن يتعلموه، وبذلك يكون عثمان الذي أطلق يد معاوية في تلك المنطقة، قد مهّد لانتقال حكم المسلمين إلى البيت الأموي، الذي لم يستطع أن يواجه دعوة الإسلام وهو في الجانب المعارض لها، وخسر نفوذه السياسي والاجتماعي بعد قيام الدولة الإسلامية، لأنّ معاوية أستغل مقتل عثمان للوصول إلى هذا الهدف، فأعلن نفسه متمرداً على خلافة الإمام علي عليه السلام بذريعة الآخذ بدم عثمان[٢١]، فأصبحت بلاد الشام ملجأ للمتمردين على الخلافة من السراق والمجرمين، ثم جاءته الفرصة عندما اغتيل الإمام علي عليه السلام فأعلن نفسه حاكماً مطلقاً للمسلمين من دون أن يكون لهم أي رأي في اختياره أو تنصيبه، فأسّس لسياسة الاستيلاء على السلطة بالقوة، التي لازالت حتى هذا اليوم مستحكمة على الوضع السياسي في العالم الإسلامي والعربي.

لذلك كان أول إجراء أتخذه الإمام علي عليه السلام هو تغيير الكادر الإداري الذي تولى إدارة الدولة الإسلامية في عهد عثمان بن عفان، وهذا التغيير لم يكن من أجل التغيير فقط، بل من أجل معالجة

المشكلة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها الدولة الإسلامية، وهذه المعالجة كانت ترتكز على إصلاح الإدارة المالية للدولة الإسلامية، وهذا الإصلاح يقوم على اختيار موظفين كفوئين قادرين على صيانة أموال المسلمين، وهؤلاء الموظفين هم الولاة وعمّال الخراج والجزية والصدقات، واختيارهم كان يعتمد على مجموعة من المعايير وضعها الإمام علي عليه السلام مع ارتباط هذا الاختيار للموظفين الكفوئين بنظام رقابي شديد طبّقه على ولايات الدولة الإسلامية.

وسنناقش في بداية الموضوع معايير اختيار الموظفين القائمين على الإدارة المالية التي وضعها الإمام من أجل معالجة الخلل، وهذه المعايير لخصها في كتاب تعيين مالك بن الحارث الأشتر، إذ كتب له: «أنظر في أمور عمالك الذين تستعملهم، فليكن استعمالك إياهم اختياراً، ولا يكن محاباةً ولا إيثاراً، فإنّ الأثرة بالأعمال والمحاباة بها جماع من شعب الجور والخيانة لله، وإدخال الضرر على الناس، وليست تصلح أمور الناس، ولا أمور الولاة إلا بصلاح من يستعينون به على أمورهم، ويختارونه لكفاية ما غاب عنهم، فأصطف لولاية أعمالك أهل الورع والفقه والعلم والسياسة، والصق بذوي التجربة والعقول والحياء من أهل البيوتات الصالحة وأهل الدين والورع، فإنّهم أكرم أخلاقاً وأشد لأنفسهم صوناً وإصلاحاً، وأقل في المطامع إسرافاً، وأحسن في عواقب الأمور نظراً من غيرهم، فليكونوا عمالك وأعوانك، ولا تستعمل إلا شيعتك منهم، ثم أسبغ عليهم العمالات، وأوسع عليهم الأرزاق، فإنّ ذلك يزيدهم قوةً على استصلاح أنفسهم، وغنى عن تناول ما تحت أيديهم، وهو مع ذلك حجة لك عليهم في شيء إن خالفوك في أمرك، وتناولوا من أمانتك، ثم لا تدع مع ذلك من القوة، واحذر أن تستعمل أهل

التكبّر والتجبّر والنخوة، ومن يحب الإطراء والثناء والذكر ويطلب شرف الدنيا، ولا شرف إلا بالتقوى»[٢٢].

من خلال القراءة المعمّقة لهذا النص نستطيع أن نتعرف على المعايير التي وضعها الإمام علي عليه السلام لاختيار ولاته وعمّاله، لأنّه مادام قد ألزم أحد ولاته باتباعها في ولايته، فهذا يعني أنّه طبّقها أيضاً في اختيار عمّاله، ويمكن أن نلخص هذه المعايير في اختيار الولاة بالنقاط التالية:

١. الدين والورع والفقه والحياء

عدّ الإمام علي عليه السلام الالتزام بالدين والورع عن الحرمات التي أوصى الإسلام باجتنابها، والعلم بالتشريعات الدينية التي أقرها الإسلام، من الشروط الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في الوالي أو العامل الذي يتم اختياره، وذلك لأنّ الإنسان بطبعه يميل إلى التسلط على الآخرين، وهذا الميل نحو هذه الغريزة سببه القوة والهيبة والنفوذ، الذي يوفره له تولي منصب يتحكم بالناس، فتصبح هذه الغريزة سبباً في الإيذاء للآخرين إذا ما استغلت في غير موقعها، فاحتاط لهذا الأمر ووضع هذه الشروط من أجل تجنب الإساءة للرعية، لاسيما أنّ الولاة والعمّال هم واجهة الدولة أمام رعاياها، والمرآة التي ينظر بها الناس إلى طبيعة الحكم، فأوجب الإمام علي عليه السلام وجود مستوى أخلاقي راقٍ مرتبط بالتزام ديني يمنع صاحبه عن ظلم الناس[٢٣] من أجل تولي هذه الوظائف.

وعندما نطّلع على قائمة الأسماء التي أختارها الإمام علي عليه السلام لشغل هذه المناصب، نجد أنّ الكثير منهم تتوفر فيهم السابقة للدخول للإسلام، زيادة على تميزهم بالالتزام الديني والخلقي والمعرفة بالفقه، الذي يمنعهم من التجاوز على الأموال التي هم مؤتمنون عليها أو ظلم الرعية؛ وذلك

لأنّهم متدينون ورعون يخافون من الله سبحانه، وتمنعهم أخلاقهم عن القيام بهذه الأمور، لاسيما الحياء الذي هو من الصفات الأساسية التي اشترطها خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله في هؤلاء، وهذا الحياء ليس من الناس فقط، بل الحياء من النفس، والترفع عن الوقوع في الخيانة؛ لأنّ الناس لا تعرف كل شيء ولها ما تراه أمامها فقط، لكن الوالي أو العامل لا يستطيع إخفاء أيّ عمل سيء عن نفسه، فإذا كان يستحي منها، عصمه هذا الأمر من الوقوع في الخطأ.

والقائمة التي اختارها الإمام علي عليه السلام للعمل كولاة وعمّال خراج تتوفر فيها هذه الصفات، فقسم كبير من هؤلاء الذين اختارهم لهذ الوظائف هم من الصحابة الأوائل الذين سبقوا الناس في دخول الإسلام، وهم من أهل الورع والتقوى وعاشوا مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مدّة من الزمن تعلّموا من خلالها الفقه الإسلامي، ولم يؤشر عليهم سلبيات في المدة التي سبقت خلافة الإمام علي عليه السلام، لذلك فإنهم قادرون على تطبيق تعاليم الإسلام في الولايات والمدن التي تقع تحت سلطتهم، وهو أمر مهم في الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجه خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لأنّ هؤلاء يتحلون بصفات الإيمان والعلم بالأحكام الشرعية، والشجاعة والبذل والتضحية وهذه هي صفات المسلمين الأوائل[٢٤].

ومن هذه الأسماء عثمان بن حنيف الذي ولاّهُ خليفة رسول الله علي بن أبي طالب عليه السلام على ولاية البصرة، وهو أحد الصحابة من الأنصار أسلم عند هجرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة، وأشترك في معركة أحد وجميع المعارك التي بعدها[٢٥]، وكذلك أخاه سهل بن حنيف الذي ولاّه الإمام علي عليه السلام على المدينة، كان من

خيار الصحابة الأوائل أسلم عند هجرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وهو من الصحابة الذين اشتركوا في معركة بدر الكبرى وجميع المعارك التي بعدها، ومن الذين ثبتوا يدافعون عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في معركة أُحد عندما حاصره المشركين وفرّ أغلب الصحابة، إذ بايعه على الموت في تلك المعركة[٢٦].

كما عين خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله أبا أيوب الأنصاري على المدينة، وهو من الصحابة الأوائل من الأنصار أسلم قبل هجرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة وبايع بيعة العقبة الأولى في مكة، وبعد وصول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة سكن في بيته، واشترك أبو أيوب في معركة بدر وجميع المعارك التي بعدها[٢٧]، ومن الولاة الاخرين حذيفة بن اليمان الذي كان والياً على المدائن، وهو من الصحابة الأوائل من حلفاء الأنصار، اشترك في معركة أُحد وجميع المعارك التي بعدها، وكانت له مكانة كبيرة عند الرسول صلى الله عليه وآله وسلم[٢٨]، واشترك في الفتوحات الإسلامية بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وكان أحد قادة الجيوش الإسلامية في هذه الفتوحات[٢٩].

ومن الولاة الأخرين عبد الله بن عباس الذي ولاه الخليفة على البصرة، وهو من قدماء الصحابة، أسلم في مكة وهاجر مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة، وهو ابن عم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والإمام علي عليه السلام ومن المقربين من الخليفة وسيرته كانت محمودة في عهد الخلفاء وهو من الفقهاء المعروفين في عهدهم[٣٠].

وهناك مجموعة أخرى من الصحابة ولاّها الإمام علي عليه السلام على الولايات الإسلامية، مثل قيس بن سعد وأبو قتادة الأنصاري وقرظة بن كعب وعمر بن أبي سلمة ومخنف بن سليم

وسليمان بن صرد وقثم بن عباس وتمام بن عباس وجعدة بن هبيرة وسعيد بن وهب وغيرهم ، وهؤلاء جميعاً من الصحابة الأجلّاء الذين لم يكن في سيرتهم إلا الأعمال الصالحة ، والسّير على تعاليم الإسلام ، وسنحاول اختصار سيرتهم من أجل التعرف على مدى حرص الإمام عليه السلام على أموال المسلمين ، لذلك أعطى إدارة الدولة لهذه الشخصيات التي لم يسجل عليها التاريخ أيّة مساوئ ، سواء قبل تولي الوظائف أو عندما أصبحوا يعملون في الجهاز الإداري للدولة.

فكان قيس بن سعد بن عبادة والي مصر من قدماء الصحابة ، وهو ابن سعد بن عبادة أحد سادات الخزرج الذين بايعوا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قبل هجرته إلى المدينة ، وأحد النقباء الاثني عشر الذين أختارهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ليكونوا ممثلين عنه في المدينة[٣١] ، وقيس من شجعان العرب وكرمائهم المشهورين ، وذو رأي صائب ومن بيت سيادة ، وكان صاحب شرطة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[٣٢].

وكان أبو قتادة الأنصاري ربعي بن الحارث والي المدينة من قدماء الصحابة ، اشترك في معركة أُحد وجميع معارك المسلمين ، وكان يسمى فارس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[٣٣] ، وكان قرظة بن كعب الأنصاري من الصحابة الأوائل ، اشترك في معركة أُحد مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والمعارك التي تلتها ، وكان أحد أبطال المسلمين في الفتوحات الإسلامية[٣٤].

ومن الولاة الآخرين الذين اعتمد عليهم الخليفة في إدارة الدولة الإسلامية عمر بن أبي سلمة الذي تولى على البحرين وفارس قبل معركة صفين ، وهو ابن الصحابي أبو سلمة بن عبد الأسد

المخزومي أول من هاجر إلى المدينة من المسلمين، ثم اشترك في معركة بدر وأُحد، فجرح في معركة أُحد ثم توفي بعد هذه المعركة متأثراً بهذا الجرح[٣٥]، وعندما استشهد تزوج الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أمّه أم سلمة هند بنت أبي أمية بن المغيرة، فكان عمر قد تربى في حجر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وكان يسمى ربيبه[٣٦]، وكان مخنف بن سليم والي الإمام عليه السلام على أصبهان من الصحابة أسلم في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وسكن الكوفة[٣٧]، وكذلك كان الصحابي سليمان بن صرد الخزاعي أحد عمّال الإمام على منطقة الجبل، وهو من الصحابة أسلم في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وكان فاضلاً خيّراً له دين وعبادة سكن الكوفة بعد تأسيسها[٣٨]، وكان عبد الرحمن بن أبزي الذي ولاّه الخليفة على خراسان[٣٩] من الصحابة الأوائل وروى عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بعض الأحاديث[٤٠].

وسنكتفي بهذا الإيجاز السريع عن سير الولاة والعمّال الذين اختارهم الإمام علي عليه السلام من أجل العمل في الولايات الإسلامية، وهؤلاء الذين ذكرناهم هم من الصحابة فقط، أما الأخرين فقد كانوا من التابعين الذين عاشوا مع الصحابة وتعلّموا منهم، والهدف من هذا الإيجاز التعرف على دقة اختيار الخليفة لعمّاله، والذي يعني معالجة للمشكلة الاقتصادية والمالية التي خلفتها المدة الماضية، فهؤلاء لم يكن من بينهم من أتهم بسرقة أموال المسلمين أو قصر في المهمة الموكلة إليه، إذ لم تسجل كتب التاريخ وغيرها أي تصرف سيء قام به هؤلاء الموظفين، سواء ما يتعلق بأموال المسلمين أو إدارة الدولة أو للرعايا الذين كانوا ولاة عليهم، ومن هنا يمكن القول إنّ الإمام عليه السلام عندما اشترط توفر

الدين والورع والأخلاق، في هؤلاء الموظفين أراد علاج أزمة الثقة، التي كانت سائدة بين الرعايا والجهاز الإداري للدولة، وبالفعل نجح في هذا الأمر إلى حدٍ كبير، في الحفاظ على أموال المسلمين وعدم التجاوز على غير المسلمين لأنّ هؤلاء كانوا من الأتقياء الذين يمنعهم دينهم عن السرقة والخيانة، وتردعهم أخلاقهم لاسيما الحياء من التجاوز على الأموال والأنفس.

٢. الانتساب إلى أسرة شريفة صالحة:

قد يتبادر إلى الذهن ونحن نتحدث عن اشتراط الإمام علي عليه السلام أن يكون الوالي أو العامل من الأُسر الشريفة الصالحة، إنّ في هذا تمييز وإرجاع المجتمع إلى طبقية أبناء زعماء القبائل، والأُسر الغنية المتنفذة، وإبعاد للبسطاء عن المشاركة في إدارة الدولة، إلا أنّ هذا التصور ليس صحيحاً، فهذه الميزة التي أرادها الخليفة ملازمة لعمّاله، ليس القصد منها تلك الأسر المترفة الغنية، بل أراد البيوتات الصالحة المتدينة العفيفة، ولم يكن معيار الغنى والفقر وارد في هذه الميزة، بل أنّه أراد أن تكون التربية العالية التي اكتسبها هؤلاء في أسر ترعى أبناءها وتربيهم على الفضيلة، سبباً في توليهم الإدارة؛ لتكون هذه التربية رادع لهم عن التجاوز على الرعية أو الأموال.

كذلك فإنّ تلك المدّة لم يكن فيها مدارس من أجل إعداد الموظفين الإداريين، لتعلّمهم الثقافة الإدارية والحفاظ على الأموال العامة، فيكون اختيارهم من هذه الأسر المحافظة على التقاليد سبباً في أمانتهم، لأنّهم كانوا قد تربّوا وفق طراز عال من التربية النموذجية[٤١]. كذلك كانت هذه الميزة مهمة في الإدارة في تلك المدة لأنّ هؤلاء الذين ينتمون إلى أسر شريفة يكونوا أكثر تأثيراً في أبناء قومهم لما يتمتعون به من

مكانة في نفوسهم، الأمر الذي يؤدي إلى تأمين الولاء للخليفة والهدوء في أنحاء الدولة، كما أنّهم يستطيعون حشد أبناء قبائلهم ومواليهم، إذا ما تعرّضت الدولة إلى أي خطر[٤٢]، وقد حدث هذا الامر بالفعل، وأسهم هؤلاء في تكوين جيش قوي موالي للخليفة والمنهج الإصلاحي الذي سار عليه.

ولا يمكن لنا أن نفصل هذه الميزة عن الميزات الأخرى من الورع والتقوى والحياء، والخبرة الإدارية والسياسة، والولاء للخليفة والمبادئ التي يعتنقها، لأنّها مجموعة واحدة متكاملة، يؤثر بعضها في البعض الأخر، فالإنسان الذي تربى تربية عالية يجب أن ترتبط تربيته هذه بدين وورع يمنعه عن الوقوع في المحرمات، لاسيما الظلم وخيانة الأمانة، كذلك لا يستطيع أن يدير ولايته بدون أن تكون له خبرة إدارية، ومعرفة بالسياسة تعطيه قدرة السيطرة على رعيته، وإذا كان مؤمناً بمبادئ الحكم الذي يمثله نجده يتفانى في تطبيق هذا المنهج، وقد راعى الخليفة في هذا الأمر كل هذه الميزات المتقدمة، ومن أجل التعرف على مدى تطبيقه لها على ولاته وعمّاله، ينبغي لنا أن نراجع الخلفيات الاجتماعية لهؤلاء الولاة والعمّال.

لقد كانت المجموعة التي اختارها الخليفة لإدارة الدولة، ليست بعيدة عن المعنى المتقدّم، فكان والي أذربيجان قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي الأنصاري، أبوه أحد زعماء قبيلة الخزرج التي ناصرت الدعوة الإسلامية، كذلك كان أحد النقباء الإثني عشر الذين أختارهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لتبليغ الدعوة في المدينة قبل الهجرة[٤٣] وكان يسمّى الكامل قبل البعثة[٤٤]، وهو من أسرة مسلمة مؤمنة دخلت الإسلام كلها، كما اشتهرت بالكرم وبذل الأموال للناس

في الجاهلية والإسلام[٤٥]، ومن الطبيعي أن تنعكس هذه الصفات الإيجابية على شخصيات أبناءها.

وكان عبد الله والي البصرة وعبيد الله والي اليمن وقثم والي مكة وتمام والي المدينة أبناء العباس بن عبد المطلب، ينتسبون إلى بني هاشم الأسرة التي ينتسب إليها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والتي كانت سيدة قريش قبل الإسلام وبعده، كما كانت تحظى باحترام العرب وتقديرهم قبل الإسلام، لأنّهم كانوا الذين يُطعمون ويسقون الحجاج في تلك الحقبة الزمنية، وجد هذه الأسرة هاشم هو الذي سنّ أهم المعاهدات التجارية قبل الإسلام والتي سميت بالإيلاف، كما أنّ عبد المطلب كان أمير مكة وسيد البطحاء، حفر بئر زمزم الذي كان يعتمد عليه كل الحجاج القادمين إلى مكة، ولم يعرف عن هذه الأسرة في الجاهلية والإسلام إلا مكارم الأخلاق[٤٦]، وهذه الأسرة هي التي حمت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والدعوة الإسلامية من المشركين عندما كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في مكة[٤٧].

وهذه مجرد نماذج بسيطة من الموظفين والعمّال الذين اختارهم الخليفة لإدارة الدولة والإشراف على أموال المسلمين، وهو ينطبق على باقي الموظفين؛ لأنّه أراد هذا المستوى من التنشئة الاجتماعية، لكي يكون رادع لهم عن خيانة الأمانة، ويؤكد ذلك أنّ الخليفة عزل مجموعة من العمّال الذين تجاوزوا على أموال المسلمين، وفي كتب العزل التي وجّهها لهم أشار الإمام عليه السلام أنّ اختياره لهم كان بناءً على انتسابهم إلى أسر شريفة كريمة، فنجد في كتابه إلى المنذر بن الجارود العبدي عامل مدينة اصطخر، والذي تجاوز على أموال المسلمين المعنى الذي قدمناه: «أما بعد فإنّ صلاح أبيك غرني منك، وظننت أنك

تتبع هديه وتسلك سبيله»[٤٨]، وهذا الكتاب يؤكد أنّ الخليفة عندما اختاره للعمل، كان يظن أنه يحمل الصفات الإيجابية التي كان يتصف بها أبوه، لهذا اختاره لكي يكون عاملاً على هذه المدينة، وأبوه هو الجارود العبدي الذي كان من خيار الصحابة، إذ تذكر الروايات أنّه كان سيد قومه قبيلة عبد القيس وكان نصرانياً فوفد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأعلن إسلامه، أشترك في الفتوح الإسلامية واستشهد في منطقة فارس في خلافة عمر بن الخطاب[٤٩].

كذلك الحال مع النعمان بن عجلان الزرقي الأنصاري الذي ولاّه الخليفة على البحرين بعد عمر بن أبي سلمة، فبلغه أنّه أخذ من أموال المسلمين، فكتب له الخليفة: «فخف الله إنك من عشيرة ذات صلاح، فكن عند صالح الظن بك»[٥٠]، وهذا الجزء من الكتاب الذي ذكرناه، يبيّن أن الخليفة عندما أختاره، كان بناءً على انتسابه إلى عشيرة شريفة صالحة، فهو من الأنصار من بني زريق[٥١]، ولا يخفى أنّ عشائر الأنصار كانت من أفضل العشائر العربية، لاسيما أنّها وفّرت المأوى والملاذ الآمن للرسول صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمين، كما أنّ الأنصار قدموا للإسلام كل ما يملكون ودافعوا عنه بكل قوة؛ لذلك اختار الإمام الكثير من ولاته من الأنصار، ومنهم النعمان الذي كان من الصحابة الذين آمنوا بالإسلام والرسول صلى الله عليه وآله وسلم عندما هاجر إلى المدينة، كذلك فإنّه كان سيداً شريفاً في قومه[٥٢].

كما نستنتج من الكتاب المتقدم أنّ الإمام عليه السلام كان لا يركز في الاختيار على انتساب الولاة والعمّال إلى أسر وبيوت شريفة صالحة فقط، بل تعدى ذلك إلى القبائل والعشائر المعروفة

بالصلاح، واختيار الإمام عليه السلام مجموعة من هؤلاء الموظفين ممن ينتمون إلى قبائل معينة يؤكد هذا المعنى، فاختياره لسهل بن حنيف وعثمان بن حنيف وأبا قتادة الأنصاري وقرظة بن كعب وعقبة بن عمرو الأنصاري والنعمان بن عجلان وأبا أيوب الأنصاري من أجل تولي إدارة الولايات الإسلامية وأموال المسلمين.

وهم جميعاً ينتمون إلى قبائل الأنصار، يعني أنّه يعتقد بجدارة المنتسبين إلى هاتين القبيلتين في الحفاظ على المسلمين وأموالهم، وبالفعل كانوا بهذا المستوى من الاختيار، فحافظوا على أموال المسلمين ولم تصدر منهم أيّ خيانة سوى ما قدّمنا في الكتاب الذي وجّهه إلى النعمان بن عجلان.

كما أنّ هناك قبائل أخرى اعتمد عليها الإمام عليه السلام في الإدارة كبني أرحب وهم بطن من قبيلة همدان[٥٣]، التي كان ينتمي إليها عدد من الولاة مثل يزيد بن قيس الأرحبي والي المدائن وغيرها من الولايات الإسلامية[٥٤]، وكذلك مالك بن كعب الأرحبي عامل عين التمر التابعة للمدائن[٥٥] وعمرو بن سلمة الأرحبي الذي كان والياً على همدان[٥٦].

والسبب في اختيار الإمام عليه السلام لهؤلاء هو صلاح هذه القبيلة ومواقفها المساندة للإسلام، كذلك مساندتها لبرنامجه الإصلاحي، كما لم تؤشر عليهم أية سلبيات تسيء إلى سيرتهم[٥٧]، منذ أن دخلوا الإسلام على يد الإمام علي عليه السلام في عهد الرسول صلى الله عليه وآله[٥٨].

٣. الخبرة الإدارية والسياسية:

تعدّ الخبرة الإدارية والمعرفة بالسياسة من الأمور المهمة التي أشترطها الإمام علي عليه السلام في عمّاله؛ لأنّ الدولة كانت بحاجة إلى من يمتلكون هذه الخبرة لإدارة الولايات، لاسيما أنّهم كانوا يتعاملون مع

الاقتصاد والإدارة في تلك الولايات، كما أنّ كل واحد منهم كان يقع تحت حكمه مجموعة من الناس، فيحتاج إلى معرفة بالسياسة حتى يستطيع توفير الاستقرار للمنطقة التي يحكمها، لذلك نرى من خلال متابعة أسماء الولاة والعمّال أنّه اختار هؤلاء للعمل، وكلهم مارس أعمال الإدارة وجباية الضرائب وغيرها من الأمور الاقتصادية، وقد نستنتج من هذا أنّه كان يريد من خلال هذا الشرط الحفاظ على أموال المسلمين، لأنّ هذه الأموال ليست قابلة للتجارب، حتى يأتي بموظفين ليست لديهم خبرة بإدارة هذه الأموال فيضيّعوها، أو أنّهم لا يحسنون إدارة ولاياتهم فيؤدي هذا الأمر إلى التقصير بحقوق الرعايا الساكنين في ولاياتهم، وسنرى أنّ الخليفة غيّر مجموعة من الولاة لأنّهم لم يكونوا قادرين على إدارة ولاياتهم، واستبدلهم بآخرين أقدر على العمل منهم.

لكن على الرغم من اختيار الخليفة لهؤلاء الموظفين بناءً على الشروط المتقدمة، فإنّه كان يضعهم تحت التجربة لمدة من الزمن، ويراقب أدائهم من خلال مجموعة من الطرق التي وضعها، وسوف نتحدث عنها في موضوع الرقابة الإدارية، فإذا لمس من هؤلاء أيّ خيانة لأمانتهم عزلهم وعاقبهم، وإذا لمس منهم تقصير في أداء أعمالهم، كتب إليهم من أجل تنبيههم إلى الخلل الذي ربما يكون غير مقصود.

والشيء اللافت للنظر أنّ الخليفة اختار المجموعة التي تعمل معه، مراعياً اجتماع الشروط المتقدمة جميعها فيها، وسنأخذ أمثلة على هذا الأمر، فعثمان بن حنيف الذي كان والياً على البصرة قبل معركة الجمل، هو من الأنصار الذين يسكنون المدينة، والذين كانوا يعملون في الزراعة في مدينتهم،

ولديهم خبرة في هذا العمل، لذلك عندما أفتتح المسلمون العراق، أختاره الخليفة عمر من أجل أن يكون مسّاحاً لهذه الأراضي، بغية معرفة مساحة الأراضي المنتجة وتقدير الضرائب عليها[٥٩].

وكان زياد بن أبيه الذي عينه الخليفة عاملاً على الخراج في البصرة[٦٠]، ثم عيّنه على ولايات أخرى مثل فارس وكرمان[٦١]، من العمّال الذين يمتلكون خبرة كبيرة في الإدارة، لأنّه عمل في إدارة البصرة مع أبي موسى الأشعري في خلافة عمر بن الخطاب[٦٢]، كذلك كان زياد نائباً لوالي البصرة عبد الله بن عامر في خلافة عثمان بن عفان[٦٣]، وكان زياد يوصف بحسن السياسة والإدارة الجيدة[٦٤].

كما أنّ قرظة بن كعب كان من العمّال الذين أختارهم عمر بن الخطاب ووجههم إلى الكوفة مع الوالي عمار بن ياسر[٦٥]، كما أنّه كان أحد القادة المسلمين في الفتوح الإسلامية[٦٦]، وكان عبد الله بن شبيل الأحمسي والي أذربيجان بعد سعد بن قيس من قادة الفتوح الإسلامية في عهد عثمان بن عفان، وهو الذي أعاد فتح ولاية أذربيجان، بعد أن نقضت الصلح الذي عقدته مع حذيفة بن اليمان في عهد عمر بن الخطاب[٦٧].

وكان حال الولاة والعمّال الآخرين لا يختلف كثيراً عما قدمناه، فهم إما عملوا في الإدارة أو قادوا الجيوش الإسلامية في الفتوحات، أو كانوا جنوداً في هذه الجيوش، فتوفرت لهم خبرة كبيرة في كيفية فتح هذه المدن، ومقدار الضرائب التي وضعت في تلك المدّة، أو أنهم سكنوا في تلك المناطق وبقوا مدة طويلة فيها، ومن خلال تتبع سيرة هؤلاء نجدهم استوطنوا في هذه المناطق، وعرفوا كل التفاصيل الإدارية والمالية في

مناطقهم، الأمر الذي أهلهم لتولي الإدارة فيها.

كما أن الخليفة راعى في اختيار العمال والولاة، رضا المسلمين الساكنين في تلك الولايات؛ لأنّ الثورة على عثمان كان أحد أسبابها، التذمر من تصرفات الولاة والعمال، فعمل الخليفة على اختيار ولاة وعمال يحظون بالصفات التي قدمناها، لاسيما السابقة في الإسلام والشرف والوجاهة، والانتساب إلى بيوتات صالحة، من أجل ضمان الاستقرار في الدولة الإسلامية[٦٨].

وبالفعل حظي جميع الولاة والعمال الذين تولوا الإدارة برضا المسلمين وغيرهم، والدليل على ذلك إنّ كتب التاريخ لم تذكر شكاوى قدمت إلى الخليفة ضد هؤلاء، بالكثرة نفسها التي كانت تقدّمت ضدهم في المدّة التي سبقت خلافة الإمام علي عليه السلام، سوى بعض الشكاوى والتي عالجها الخليفة بسرعة كبيرة.

وفي بعض الحالات التي ظهر فيها هؤلاء الولاة أو العمّال غير أكفّاء في الإدارة، أستبدلهم الخليفة بآخرين قادرين على العمل بصورة أفضل، على الرغم من أنّ هؤلاء لم تصدر منهم أي خيانة للأموال أو ظلم للرعية، بل إنّ بعض منهم توفرت فيه شروط الورع والتقوى والخبرة الإدارية والانتساب إلى عائلة شريفة وغيرها، لكنّه لم يرتقِ بعمله إلى المستوى الذي كان يريده الخليفة، وتوجد أمثلة كثيرة على ذلك، فمثلاً أرسل الخليفة سهل بن حنيف والياً على مدينة فارس بعد معركة صفين، لكنّه لم يستطع أن يضبطها[٦٩]، فأستبدله الخليفة وأرسل بدلاً منه زياد بن أبيه[٧٠]، ومن المهم أن نعرف سبب إسناد الإمام علي عليه السلام هذه الوظائف لزياد بن أبيه، على الرغم من أنه لم يكن ينتسب إلى أسرة شريفة[٧١]، ولم يكن من الصحابة أو من أهل الورع والتقوى[٧٢].

كذلك فإنّ التاريخ سجل على زياد الكثير من الانحرافات، وهنا يمكن القول أنّ هذه الانحرافات لم تكن مسجلة عليه في تلك المدة[٧٣].

بل ظهرت بعد التحاقه بمعاوية فقد بقي والياً على فارس بعد استشهاد الإمام علي عليه السلام، وأبقاه الإمام الحسن عليه السلام عليها، فأرسل له معاوية كتاباً يهدده فيه، من أجل أن يكسب ولائه له، فرفض زياد هذا التهديد وألقى كلمة تتضمن تمسكه بخلافة ابنه الحسن، فقال: «العجب من ابن آكلة الأكباد، وكهف النفاق، ورئيس الاحزاب كتب إليّ يتهددني، وبيني وبينه ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم - يعني عبد الله بن عباس - في تسعين الفاً واضعي سيوفهم على عواتقهم لا ينثنون، ولئن خلص إليّ ليجدني أحمر ضراباً بالسيف»، ثم بقي زياد متحصناً في إحدى القلاع في فارس، حتى بعد أن عقد الإمام الحسن عليه السلام الصلح مع معاوية[٧٤]، لكن معاوية أراد أن يكسبه إلى جانبه، لما عرف عنه من كفاءة في الإدارة، فادعى أنّه أخاه وأنّه من أولاد أبي سفيان[٧٥]، بعد أن ذكر قصة ملفقة، ادعى فيها أنّ زياد ابن غير شرعي لأبي سفيان[٧٦].

الأمر الذي كان مدعاة لفرح زياد، فبعد أن كان يقال له زياد بن ابيه، وهي تسمية غير مرغوب بها في المجتمعات العربية، أصبح بادعاء معاوية من قبيلة قريش، التي تعد أشرف قبائل العرب في الجاهلية والإسلام، كما أصبح بهذا الادعاء أخاً لمعاوية، وعلى أثر ذلك أصبح من أشد الموالين لمعاوية، فولاّه على الكوفة والبصرة فلاحق أتباع الإمام علي عليه السلام في العراق فقتلهم وشرّدهم[٧٧].

ومن خلال ما تقدم يتضح أنّ زياداً قام بأعمال سلبية بعد استشهاد الإمام

علي عليه السلام ولم يسجل عليه مثل هذه الأعمال قبل هذه المدة، لذلك عندما اختاره الإمام عليه السلام لهذه الأعمال كان لكفاءته الإدارية، وقدرته على إنجاز الأعمال التي أوكلت إليه، ويؤيد هذا الرأي أنّ الخليفة كتب إلى زياد كتاباً يبين فيه أنّه أختاره للولاية لأنه يستحقها لكفاءته: «أما بعد فإني قد وليتك ما وليتك وأنا أراك لذلك أهلاً»[٧٨]، وذلك عندما علم أنّ معاوية يراسله، من أجل إغرائه حتى يتمرد على الخلافة، وينحاز إلى جانبه في الحرب التي كانت مستمرة مع الإمام علي عليه السلام كذلك فإنّ الخليفة لم يختر زياد من أجل وظيفة قضائية أو تتعلق بالفقه، بل في الإدارة التي كان خبيراً بها، ووضع عليه رقابة شديدة بحيث لا يستطيع أن يتلاعب بأموال المسلمين أو يظلمهم.

كما غيّر الخليفة جعدة بن هبيرة بعد أن ولاّه على خراسان[٧٩]، وأرسل بدلاً منه خليد بن قرة التميمي، على الرغم من أنّ جعدة كان أحد الصحابة ومن أسرة قرشية شريفة[٨٠]، وهو أيضاً ابن أخت الخليفة[٨١].

والسبب في ذلك أنّه فشل في إدارة ولايته، ولم يستطع السيطرة عليها[٨٢] بينما استطاع الوالي الجديد السيطرة على هذه الولاية وجباية الضرائب منها[٨٣].

كذلك عزل الخليفة قيس بن سعد بن عبادة عن ولاية مصر[٨٤]، على الرغم من أنّ قيس كان من أشدّ الموالين للخليفة، وهو من الصحابة الأوائل، ومشهور بالسياسة والشجاعة، لكن معاوية زوّر كتاباً على لسان سعد، يدّعي فيه أنّ سعداً معه على رأيه، فرأى الخليفة أنّ هذا الأمر فيه شك ويجب أن يقطعه، لاسيما أنّ الخلافة كانت تخوض حرباً مستمرة ضد معاوية، وجزء من هذه الحرب كان إعلامياً؛ لذلك كان الخليفة لا يريد أن تؤثّر هذه الأمور في

الحالة النفسية لمقاتليه، على الرغم من ثقته بسعد وقدرته على الإدارة، والدليل على ذلك أنه ولاّه على أذربيجان بعد عزله عن مصر[٨٥].

وقد رافق شروط اختيار الولاة والعمّال نظام رقابي شديد وضعه الإمام عليه السلام للحيلولة دون التجاوز على أموال المسلمين أو الإساءة إليهم، فلم تقتصر سياسة الإصلاح التي وضعها الإمام علي عليه السلام على حسن اختيار الموظفين من ولاة وعمّال خراج وجزية وغيرهم، بل تعدّى ذلك إلى وضع نظام رقابي شامل لمراقبة هؤلاء العمّال.

وذلك لأنّ الرقابة الإدارية والمالية تمنع هؤلاء الموظفين من التلاعب بأموال المسلمين، حتى إنّه كان يمارس الرقابة بنفسه في المناطق التي تخضع لسلطته مباشرة، ليس على أموال المسلمين فحسب بل حتى على معاملتهم الاقتصادية فيما بينهم[٨٦].

ويمكن أن نتعرف على هذا النظام الرقابي من خلال تقسيمه إلى مجموعة من الإجراءات التي اتبعها الخليفة:

١. نظام العيون

أوضحنا فيما سبق الكيفية التي كان الإمام علي عليه السلام يختار بها عمّاله وولاته وذلك وفقاً لمعايير خاصة منها الأمانة والدين والخبرة وغيرها، إلا أنّه لم يكتف بهذا الإجراء بل تعداه إلى وضع نظام متكامل يدقق على العمّال أعمالهم، وجزء من هذا النظام كان العيون التي يستقي منها الخليفة معلوماته عن تصرفات هؤلاء الولاة والعمّال في ولاياتهم البعيدة عن مركز الدولة، ويمكن أن نقول إنّ هذا النظام يشبه نظام الاستخبارات في وقتنا الحالي، لأنّ هؤلاء العيون لا يعرفهم سوى الخليفة، ويكتبون إليه مباشرة عن السلبيات والإيجابيات التي يرونها في مناطق عملهم، لذلك نرى أنّ الإمام علي عليه السلام كان يعلم بكل

الأشياء التي تجري في الولايات الإسلامية، وقد أدى هذا النظام الرقابي فاعليته في مراقبة تصرفات الموظفين التابعين للدولة الإسلامية، لأنّ الولاة كانوا حذرين في التعامل مع أموال المسلمين، وأصبحت لديهم قناعة في أنهم لم يكونوا مطلقي اليد بهذه الأموال، وليس لديهم أي حصانة إذا خانوا الأمانة التي في أيديهم، لذلك كانوا حريصين على أداء أعمالهم بصورة جيدة.

وهؤلاء الولاة والعمال كانوا يعرفون أنّ هناك مجموعة من الأشخاص تابعين للخلافة يراقبون تصرفاتهم ويكتبون بصورة مستمرة للخليفة، لاسيما أنّ الخليفة أمر الولاة أن يستعينوا في عملهم بمجموعة موثوقة من الأشخاص ويجعلوهم عيوناً لهم لمراقبة عمّال الخراج والجزية: «ثم تفقد أعمالهم، وأبعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السر لأمورهم حدوة لهم على استعمال الأمانة، والرفق بالرعية، وتحفظ من الأعوان، فإنّ أحد منهم بسط يده إلى خيانة، اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك، اكتفيت بذلك شاهداً، فبسطت عليه العقوبة في بدنه، وأخذته بما أصابه من عمله، ثم نصبته بمقام الذلة، ووسمته بالخيانة وقلّدته عار التهمة»[٨٧]، وفي كتاب آخر لعمّاله: «واجعل عليهم العيون في كل ناحية من أرضك...»[٨٨].

وهذا يعني أنّ هناك جهازين للعيون أحدهما تابع للخليفة يراقب الولاة والعمّال، والآخر تابع للولاة يراقب عمّال الخراج والجزية، لاسيما أنّ الدولة الإسلامية كانت مترامية الأطراف، والولاة مسؤولين عن مجموعة كبيرة من المدن والقرى التابعة لولاياتهم، التي كانت تحتاج إلى مجموعة كبيرة من العمّال من أجل جمع أموال الخراج والجزية والعشور

والصّدقات وتوزيع العطاء على الموظفين وغيرهم والإنفاق على الخدمات العامة، وليس بمقدور الوالي مباشرة هذه الأعمال بنفسه، لاسيما إذا عرفنا أنّ السفر من مدينة إلى أخرى قد يستغرق عدّة أيام، بالتالي يكون وجود نظام العيون ضروري جداً بالنسبة للوالي من أجل معرفة ما يجري في ولايته.

وعلى الرغم من أنّ المصادر لا تذكر لنا أسماء العيون، الذين كان يضعهم الخليفة في الولايات والمدن التابعة لها، إلا أنّ وجودهم كان أكيداً وغير قابل للشك، لأنّ الإجراءات التي اتخذها الإمام عليه السلام بحق بعض الولاة والعمّال، تبين أنّه كان يعتمد على العيون في معرفة الأخبار، إذ جاء في أغلب الكتب التي وجّهها لولاته وعمّاله الذين تجاوزا على أموال المسلمين، كذلك في الأخطار التي تتعرض لها الولايات والمدن الإسلامية عبارة (قد بلغني)[٨٩].

وفي هذا دلالة على أنّ الذي أبلغ الإمام علي عليه السلام هي العيون التي وضعها في كل أرجاء الدولة الإسلامية، وفي أحيان أخرى نراه يصرّح أنّ مصدر معلوماته جاءت عن طريق عيونه، كما في الكتاب الذي وجّهه إلى قثم بن عباس والي مكة، عندما وجّه معاوية حملة على هذه المدينة، إذ قال له: «فإنّ عيني بالمغرب كتب إليّ يخبرني...»[٩٠]، وتبين كتب الخليفة إلى الولاة والعمّال حجم المعلومات (الاستخبارية) التي كانت تصل للخليفة عن تصرفات هؤلاء الولاة والعمال.

ويمكن لنا خلال قراءة هذه الكتب أن نعرف أنّ الإمام عليه السلام كان لا يسمح بأي تصرف، ربما يؤدي في المستقبل إلى التلاعب بأموال المسلمين، وقد وجّه كتب شديدة اللهجة إلى مجموعة من الولاة بناءً على هذه

المعلومات، مع العلم أنّ قسم منهم كان من كبار الصحابة مثل عثمان بن حنيف وعبد الله بن عباس، لأنّه على الرغم من الثقة التي أعطاها لهؤلاء الولاة، كان يريد أن يحمي الناس من هؤلاء، إذا ما استعملوا صلاحياتهم بصورة غير شرعية، كذلك كان يريد أن يحميهم من أنفسهم أيضاً، ومن الأمثلة على المعلومات التي وصلت للخليفة عن الولاة، أنّ والي البصرة عثمان بن حنيف قبِل دعوة أحد أغنياء البصرة لتناول وجبة طعام في بيته، فكتب له الخليفة كتاباً بهذا الشأن، وسوف نأخذ جزء من هذا الكتاب من أجل التعرف على رقابة الخليفة على ولاته وعمّاله: «أمّا بعد يا ابن حنيف فقد بلغني أنّ رجلاً من فتية أهل البصرة قد دعاك إلى مأدبة، فأسرعت إليها تستطاب لك الألوان، وتنقل لك الجفان، وما ظننت أنك تجيب إلى طعام قوم عائلهم مجفو، وغنيهم مدعو....، ألا وأنّ لكل مأموم إماماً يقتدي به ويستضيء بنور علمه، ألا وإنّ إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه، ومن طعامه بقرصيه، ألا وإنّكم لا تقدرون على ذلك ولكن أعينوني بورع واجتهاد، وعفّة وسداد، فوالله ما كنزت من دنياكم تبراً، ولا ادخرت من غنائمها وفراً، ولا أعددت لبالي ثوبي طمراً، بلى كانت في أيدينا فدك من كل ما أظلته السماء، فشحّت عليها نفوس قوم وسخت عنها نفوس آخرين ونعم الحكم الله، وما أصنع بفدك وغير فدك والنفس مظانها إلى جدث، تنقطع في ظلمته آثارها وتغيب أخبارها، وحفرة لو زيد في فسحتها وأوسعت يدا حافرها لأضغطها الحجر والمدر، وسد فرجها التراب المتراكم، وإنّما هي نفسي أروضها بالتقوى، لتأتي آمنة يوم الخوف الأكبر، وتثبت على جوانب المزلق، ولو شئت لاهتديت الطريق إلى مصفى هذا العسل،

ولباب هذا القمح ونسائج الخز، ولكن هيهات أن يغلبني هواي، ويقودني جشعي إلى تخير الأطعمة، ولعلّ أحدهم بالحجاز أو اليمامة من لا طمع له في القرص ولا عهد له بالشبع، أو أبيت مبطاناً وحولي بطون غرثى وأكباد حرى؟ أو أكون كما قال القائل:

وحسبك داء أن تبيت ببطنة
وحولك أكباد تحن إلى القدّ

أأقنع من نفسي أن يقال أمير المؤمنين، ولا أشاركهم في مكاره الدهر، أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش، فما خُلقت ليشغلني أكل الطيبات كالبهيمة المربوطة همّها علفها، أو كالمرسلة شغلها تقمّمها تكترش من أعلافها وتلهو عما يراد بها .....، فأتق الله يا أبن حنيف، ولتكفك أقراصك ليكون من النار خلاصك»[٩١].

يمكن أن نلاحظ من خلال قراءة هذا الجزء من الكتاب عدّة أمور، منها أنّ أخبار الوليمة التي حضرها الوالي وصلت للخليفة من خلال جهاز العيون، ويتضح هذا الأمر من خلال عبارة (قد بلغني) التي ذكرها الخليفة في كتابه، كذلك كون الوالي عثمان بن حنيف من الصحابة لم يشفع له عند الخليفة، إذ لم يتوانى عن توجيه اللوم إليه، على الرغم من أنّه لم يسرق الأموال، أو يخون الأمانة التي أوكلها له الخليفة، بل دُعي إلى وليمة من قبل أحد أشراف البصرة، وهي قضية طبيعية على اعتبار أنّهم يريدون التعرف عليه، وتقوية علاقتهم به مادام يعيش معهم ويتولى أمورهم، إلا أنّ هذا الأمر اعترض عليه الخليفة بشدة، لأنّ الوالي كان يمثل الدولة التي يقف على هرمها علي بن أبي طالب عليه السلام، وتستند في حكمها على تشريعات جاء بها محمد صلى الله عليه وآله وسلم من الله سبحانه وتعالى، وليست دولة قائمة على سلطة

لا تكترث كثيراً بالسلوك والعمل، بقدر ما يهمّها تسيير الأمور في مرحلة ما، إنّها دولة تريد أن تؤسس لحكم عادل، لذلك يمكن أن نقول إنّ اعتراض الخليفة كان سببه عدّة أمور، منها أنّ الخليفة عندما اختار هذا الوالي وضع ثقته فيه فأمّنه على الأنفس والأموال، لذلك يجب أن يكون بمستوى الاختيار، لاسيما أنّ هؤلاء الذين دعوه إنّما دعوه ليتزلفوا له، ولم تكن دعوتهم له لوجه الله، والدليل أنّ الفقراء لم يكونوا مدعوين فيها، إذن كانت دعوة قائمة أساسها المصلحة، وليس الهدف منها تقوية الأواصر، بل كانوا يريدون السيطرة عليه، لذلك اعترض الخليفة لأنّه بعد ذلك لا يستطيع تطبيق الإصلاح والتغيير، الذي ربما يمس هؤلاء الأغنياء الذين وجّهوا إليه الدعوة، وهذا الأمر كان مطابقاً لسياسة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مع عماله، ففي رواية أنّه أرسل أحد الصحابة ليجمع الزكاة، وعندما جاء هذا العامل أعطى الأموال للرسول صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن عزل منها شيء زعم أنّه هدية أهديت إليه، فصعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم المنبر وقال: «إني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاّني الله، فيأتي فيقول: هذا مالكم، وهذا هدية أُهديت لي، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديّته إن كان صادقاً، والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه، إلاّ لقي الله عزّ وجل يحمله يوم القيامة»[٩٢].

وعلى الرغم من أنّ المعلومات التي بلغت الخليفة جاءت عن طريق العيون، لكن هذه العيون لم تكن معيّنة من قبله، بل تطوعٌ من بعض المسلمين الذين يسكنون في هذه الولاية، مثل كتاب أبي الأسود الدؤلي الذي وجّهه للخليفة حول تصرفات والي البصرة عبد الله بن عباس الذي أصبح والياً بعد عثمان بن

حنيف، إذ كتب له أنّ الوالي أخذ عشرة الاف درهم من بيت المال، فكتب الخليفة للوالي يأمره برد هذه الأموال، وبالفعل أرجعت هذه الاموال إلى بيت المال[٩٣].

وكتب إلى أبي الأسود الدؤلي «أما بعد فقد فهمت كتابك، ومثلك نصح الإمام والأمة، ووالى على الحق، وفارق الجور، وقد كتبت إلى صاحبك، فيما كتبت فيه من أمره ولم أُعلمه بكتابك فيه، فلا تدع إعلامي ما يكون بحضرتك، مما النظر فيه للأمة صلاح»[٩٤].

ومن خلال قراءة هذا الرد نستنتج أنّه عيّن أبا الأسود عيناً للدولة بصورة رسمية في تلك الولاية، لاسيما أنّ هذا الأمر لا يعلم به إلا الخليفة وأبا الاسود، وعلى أثر هذه المعلومات الواردة كتب الخليفة إلى عبد الله بن عباس: «أيها المعدود عندنا من ذوي الألباب، كيف تسيغ شراباً وطعاماً وانت تعلم أنك تأكل حراماً وتشرب حراماً، وتبتاع الإماء وتنكح النساء من مال اليتامى والمساكين والمؤمنين والمجاهدين الذين أفاء الله عليهم هذه الأموال، وأحرز بهم هذه البلاد، فاتق الله وأردد إلى هؤلاء أموالهم، فإنّك إن لم تفعل ثم أمكنني الله منك، لأعذرن إلى الله فيك، ولأضربنك بسيفي الذي ما ضربت به أحدا إلا دخل النار، ووالله لو أنّ الحسن والحسين فعلا مثل الذي فعلت ما كانت لهما عندي هوادة»[٩٥].

وهذه الرواية تثبت قضية أخرى في هذا الباب، هي أنّ المعالجة التي كان يقوم بها الخليفة للسلبيات التي يكتشفها نظام العيون، كانت بمستوى الخلل الذي قد ينتاب إدارة الدولة، إن لم تكن أكبر منه، فلم يكن الخليفة يترك شيئاً من المعلومات الواردة له إلا ودقق فيه، حتى يتثبت منه أنّه كان حقاً أو لا، ولا يترك شيء للصدفة وكان يحاسب أي شخص مهما كان وزنه الاجتماعي أو الديني،

والمثال الذي سقناه يدلل على هذا الأمر، لاسيما أنّ عبد الله بن عباس كان من أشد المقربين للخليفة.

وهذه الروايات المتقدمة تدل على أنّ الإمام علي عليه السلام كان لا يقبل بأقل التصرفات إساءة إلى أموال المسلمين أو إدارة الدولة، أو حتى التهاون أو العجز في إدارة هذه الأموال، ففي رواية أنّ العيون التي وضعها الخليفة في ولاية اصطخر، أبلغت الخليفة أنّ الوالي المنذر بن الجارود العبدي كان لا يهتم بعمله ويخرج للصيد ويلعب بالكلاب، فكتب له: «بلغني أنك تدع عملك كثيراً، وتخرج لاهياً بمنبرها، تطلب الصيد وتلعب بالكلاب»، ثم أرسل إليه الخليفة وعزله عن تلك الولاية[٩٦]، كما تذكر الروايات أنّ الخليفة عندما بلغه أنّ الوالي على أذربيجان الأشعث بن قيس الكندي، أخذ بعض الأموال من ولايته في عهد الخليفة عثمان بن عفان، عزله الإمام علي عليه السلام وأمره برد تلك الأموال، وكتب إليه: «إنّ عملك ليس لك بطعمة، ولكنّه في عنقك أمانة، وفي يديك مال من مال الله، وأنت من خزان الله عليه حتى تسلمه إلي»[٩٧]، ولما امتنع الأشعث عن رد تلك الأموال، لأنّه أخذها عندما كان والياً للخليفة عثمان بن عفان، هدّده الخليفة علي بن ابي طالب عليه السلام بالعقوبة الشديدة، ما لم يرجع تلك الأموال وقال له: «والله لئن لم تحضرها إلى بيت مال المسلمين، لأضربنك بسيفي هذا أصاب منك ما أصاب»، فأرجعها إلى بيت المال.

وعلى الرغم من أنّ بعض الروايات تذكر أنّه أخذها بعلم عثمان بن عفان[٩٨]، لكنه عندما أعلن برنامجه وعد المسلمين بأنّه سيرجع الأموال التي أخذت من بيت المال بغير حق، لذلك تتبع عمّال عثمان وأخذ منهم الأموال وأرجعها إلى بيت مال المسلمين[٩٩].

والملاحظ في جهاز العيون أنّه كان يتقصّى كل السلبيات التي يتعرف عليها، ويوصلها إلى الخليفة بسرعة، على الرغم من المسافة الكبيرة التي تفصل العاصمة عن بعض الولايات مثل أذربيجان، كما تبيّن أنّه كان يتابع بدقة كل الأشياء التي تحدث في الولايات الإسلامية، وقد نتعرف على هذا الأمر إذا قرأنا الكتاب الذي وجّهه الخليفة إلى والي المدينة سهل بن حنيف، والذي يشير إلى تسرّب بعض أهل المدينة والتحاقهم بمعاوية، «فقد بلغني أنّ رجالاً من أهل المدينة خرجوا إلى معاوية»[١٠٠].

وفي هذا دلالة على أنّ هذا النظام كان يعمل بدقة وفاعلية في كل أرجاء الدولة، ويعزز هذا الرأي معرفة الخليفة الدقيقة بكل التجاوزات التي قام بها بعض الولاة وعمّال الخراج على أموال المسلمين، والإجراءات التي اتخذها بحقهم إذ عزل قسماً منهم وعاقبهم، وهرب البعض الآخر والتحق بمعاوية، بعدما عرفوا أنّ الخليفة اكتشف أمرهم، كما اعتذر بعض منهم عن التصرفات التي بدرت منهم.

لكن على الرغم من الشدة التي أتصف بها الخليفة مع العمّال المقصرين، إلا أنّنا في الوقت نفسه نلمس منه حرصه على عدم تصديق كل المعلومات التي ترد إليه، فقد كان يرسل إلى الولاة والعمّال الذين ترد معلومات عنهم، ويتبع معهم مجموعة من الإجراءات لمعرفة حقيقة هذه الأعمال، ولا يعاقب أحد منهم إلا عندما يقرّ على نفسه بارتكاب الجناية، وعلى سبيل المثال عندما بلغه أنّ المنذر بن الجارود أخذ مبلغاً من المال من بيت مال المسلمين، كتب له كتاباً وعظه فيه وطلب منه أن يأتي إلى العاصمة: «أما بعد فإنّ صلاح أبيك غرني فيك، وظننت أنّك تتبع هديه، وتسلك سبيله،

فإذا أنت فيما رقى إلي عنك لا تدع لهواك انقياداً، وتبقى لأخرتك عتاداً، تعمر دنياك بخراب أخرتك، وتصل عشيرتك بقطيعة دينك، ولئن كان ما بلغني عنك حقاً لجمل أهلك وشسع نعلك خير منك، ومن كان بصفتك فليس بأهل أن يسد به ثغر، أو ينفذ به الأمر، أو يعلى له قدر أو يشرك في أمانة أو يؤمن على جباية، فأقبل إلى حين يصلك كتابي هذا إن شاء الله»[١٠١].

وعندما جاء إلى العاصمة عزله الخليفة عن تلك الولاية، ووضعه في السجن وقرّر تغريمه ثلاثين ألف درهم، إلا أنّ صعصعة بن صوحان أحد أصحاب الخليفة شفع له، من أجل إخراجه من السجن فحلف أنّه لم يأخذ من الأموال شيئاً لذلك أطلق سراحه[١٠٢].

لكنّه لم يعد لتولي العمل في تلك الولاية، نتيجة للسلبيات التي أثيرت عليه لاسيما عدم اهتمامه بعمله كما قدمنا.

كذلك فقد وردت للخليفة معلومات تفيد بأنّ مصقلة بن هبيرة عامل أردشير خرة، يأخذ من أموال المسلمين ويفرقها على من أتاه من قومه، فكانت هذه المعلومة سبباً توجيه الخليفة كتاباً لهذا العامل، وهذا الكتاب كان يتضمن توبيخاً شديداً لهذا العامل، وفيه أيضاً تهديد بالعقوبة، لكن في الوقت نفسه كان الخليفة يعرف أنّ بعض المعلومات قد تكون كيدية أو مبالغ فيها، لذلك نلمس في هذا الكتاب أنه كان يؤكد على أنّ المعلومات الواردة ليست بالضرورة أن تكون صحيحة، لذلك قال في هذا الكتاب: «فقد بلغني عنك أمر أكبرت أن أصدقه، إنّك تقسّم فيء المسلمين في قومك ومن اعتراك من السألة والأحزاب وأهل الكذب من الشعراء، كما تقسّم الجوز، فوالذي فلق الحبة وبرأ النسمة، لأفتشن عن ذلك تفتيشاً شافياً، فإن وجدته حقاً لتجدن بنفسك عليّ هواناً،

فلا تكوننّ من الخاسرين أعمالا الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون إنهم يحسنون صنعا»[١٠٣].

وبالفعل فإن العامل كتب إلى الخليفة أنّه لم يأخذ أي شيء من أموال المسلمين، وأنّ المعلومات الواردة ليست صحيحة، فصدّقه الخليفة ولم يتخذ أي إجراء تجاهه[١٠٤].

أمّا عزله فقد كان سببه أنّه لم يسدد مبالغ من المال كانت بذمته لبيت مال المسلمين، إذ أنّه اشترى مجموعة من الأسرى بمبلغ من المال وأطلق سراحهم، فسدّد جزء من هذا المال، لكنّه عجز عن تسديد الجزء المتبقي منه، لذلك هرب إلى معاوية في الشام، على الرغم من أنّه لو أعتذر عن تسديد الأموال لأمهله الخليفة إلى حين توفر الأموال لديه، وهذا واضح من قوله: «فعل فعل السيد، وفرّ فرار العبيد، وخان خيانة الفاجر، أما أنّه لو أقام فعجز ما زدنا على حبسه، فإن وجدنا له شيئاً أخذناه، وإن لم نجد له مالاً تركناه»[١٠٥].

وفي الحالات التي كانت فيها المعلومات الواردة صحيحة، فإنّ الخليفة كان يحاسب هؤلاء المقصرين، وأول هذه العقوبات هو عزلهم عن العمل في إدارة الدولة، واسترجاع ما أخذوه من أموال بالنسبة للمتجاوزين على أموال المسلمين، وهذا واضح من خلال الرواية التي تذكر أنّ يزيد بن حجية والي الرّي، أخذ من أموال المسلمين وهو يظن أنّ الخليفة لا يعلم بالأمر، فأرسل إليه أن يقدِم إلى العاصمة فلما وصل إلى تفاجأ بأن الخليفة يعلم بسرقته لأموال المسلمين، فحبسه الخليفة إلا أنّه أستطاع أن يهرب إلى الشام ويلتحق بمعاوية[١٠٦].

وفي هذه الرواية إشارة واضحة إلى أنّ العيون هي التي نقلت هذه المعلومات الدقيقة للخليفة، كذلك فإنّ القعقاع بن

شور هرب إلى معاوية، بعدما عرف الخليفة أنّه أصدق امرأة مائة ألف درهم، لأنّه عرف أنّ الخليفة سيعاقبه على هذا العمل، لاسيما إنّ هذه الأموال أخذها من بيت مال المسلمين(١٠٧).

ومن المهم هنا أن نتحدث عن فرار العمّال الذين سرقوا الأموال إلى الشام حيث يستطيعون التمتع بما سرقوه، فعلى الرغم من أنّ الإمام علي عليه السلام كان قد سيطر على الدولة المترامية الأطراف عن طريق العيون، التي كانت توصل الأخبار إليه بسرعة، والعقوبات التي نفذها بحق بعض من هؤلاء، وعزل البعض الآخر.

إلا أنّ وجود معاوية في بلاد الشام وإعلانه التمرد في تلك الولاية الكبيرة الغنية بالأموال، والتي يسكنها أعداد كبيرة من المسلمين المسيطر عليهم من قبل معاوية بشكل مطلق، كان بمثابة شوكة في جنب الدولة الإسلامية، وهذه المشكلة سابقة لعهد الإمام علي عليه السلام وقد تطرقنا فيما سبق إلى بعض جوانب هذه المشكلة، لكن من المهم جداً القول أنّ السياسة الإدارية التي اتبعها عمر بن الخطاب كانت أحد الأسباب الرئيسة في هذه المشكلة، فعلى الرغم من أنه كان شديدا مع عماله، إلا أنه ولى مجموعة من العمال وهم لا يستحقون أن يتولوا إدارة الدولة أو أموال المسلمين.

وعندما عرف أنهم سرقوا أموال المسلمين، كان الإجراء الذي اتخذه معهم لا يتناسب مع حجم الإساءة التي اقترفوها، كذلك الحال مع معاوية الذي أطلق الخليفة عمر يده في بلاد الشام ولم يحاسبه فاصبح مسيطراً على تلك المنطقة المهمة، وزادت هذه السيطرة بعد أن تولى الخلافة عثمان بن عفان وجمع الشام كله له، الأمر الذي مكنه من إنشاء مملكة مستقلة متمردة على الخلافة في تلك المنطقة.

لذلك كان السراق يجدون ملجأ آمنا عند معاوية بعد هربهم، فأصبحت ولايته ملجأ للسراق والخارجين على القانون، فكانت الدولة في عهد الإمام علي عليه السلام كلما أرادت محاسبة أحد العمال سرق مال ولايته وهرب إلى معاوية، الذي بدوره يستقبله ويكرمه على سرقته ويرفع مقامه[١٠٨]، ليهيأ لغيرة القيام بالعمل نفسه، فهرب إلى معاوية كل من سرق أموال المسلمين، والذين أنفوا من حكم الإسلام، ليجدوا المال عند معاوية ويتبجحون بما سرقوه على الملأ في الشام، فاجتمع عند معاوية الكثير من قبائل العراق ووجوههم، ممن لم يستطع أن يعيش تحت ظل العدل الذي تميزت به دولة علي بن ابي طالب[١٠٩]، لأن البلاد الإسلامية في تلك المدة قامت فيها دولتان، الأولى دولة الإسلام دولة علي بن ابي طالب القائمة على العدل والمساواة بين المسلمين، والثانية دولة معاوية القائمة على شراء الضمائر بالأموال، ومعاوية لم يكن يهتم لصغار المسلمين وضعفائهم، حتى يساويهم بزعماء القبائل والوجهاء، أو يهتم بدافعي الضرائب من أهل الجزية والخراج، في مقابل توفير أموال لإدامة جهازه العسكري الذي يحارب به دولة علي بن ابي طالب، لذلك كان الكثير من المتنفذين والزعماء في العراق وغيره من المناطق، والتي يحكمها الخليفة ينظرون بإعجاب إلى سياسة معاوية تجاه الزعماء في الشام[١١٠].

فكان معاوية عندما يأتيه هؤلاء هاربين فيغدق عليهم الأموال ويقطعهم الأراضي، وكان قسم من هؤلاء عندما يهربون إلى معاوية يرحل معهم الكثير من أفراد قبائلهم، لأن أغلب هؤلاء كانوا من الزعماء، وهذا يدلل على أن هؤلاء كانوا يتطلعون إلى تقسيم تفاضلي، ولا

يساويهم مع أضعف المسلمين، ويريدوا أن يحصلوا على أموال أكثر من غيرهم، وعندما يأخذوا من الأموال لا يتعرضوا للحساب، وقد عبر مصقلة بن هبيرة عن هذا المعنى، عندما طالبه الخليفة بتسديد الأموال التي بذمته لبيت المال، فقال: (والله لو أن ابن هند ما يطالبني بها، أو ابن عفان لتركها لي، ألم تر إلى عثمان كيف أعطى الأشعث مائة ألف درهم من خراج أذربيجان في كل سنه)[١١١].

لذلك نرى أن بعض أصحاب الإمام علي عليه السلام على الرغم من معرفتهم بالمبادئ التي كان يعتنقها، اقترحوا عليه لما رؤوا هروب الزعماء والوجهاء إلى معاوية، أن يعطي بعض الأموال لهؤلاء الزعماء ولا يساويهم بعامة المسلمين، فقال له مالك بن الحارث الاشتر: (أنت تأخذ بالعدل وتعمل فيهم بالحق وتنصف الوضيع من الشريف، وليس للشريف عندك فضل منزلة على الوضيع، فضجت طائفة ممن معك عن الحق إذ عموا به، واغتموا من العدل إذ صاروا فيه، وصارت صنائع معاوية عند أهل الغنى والشرف، فتاقت أنفس الناس إلى الدنيا، وقل من ليس للدنيا بصاحب، وأكثرهم يجتوي الحق ويشتري الباطل، ويؤثر الدنيا، فإن تبذل المال يا أمير المؤمنين تمل اليك أعناق الرجال، وتصف نصيحتهم وتستخلص ودهم)[١١٢].

لكن الإمام عليه السلام رفض هذا الامر بشدة، ولم يكن يهمه هروب مجموعة من السراق والأشراف الذين كرهوا شرعة المساواة والعدل، فقال للأشتر: «وأما ما ذكرت من بذل الأموال واصطناع الرجال، فإنه لا يسعنا أن نؤتي امرأ من الفيء أكثر من حقه»[١١٣].

لذلك فإن النظام الذي وضعه الخليفة من أجل السيطرة على إدارة الدولة، كان يواجه هذه المشكلة، إذ كلما عاقب الخليفة أحد هؤلاء المقصرين هرب إلى

معاوية، الذي حول الشام إلى مركز لتجمع الخارجين عن القانون والنظام.

لكن على كل حال فإن العيون التي وضعها الخليفة في أرجاء الدولة الإسلامية، كانت قد أدت المهمة التي أوكلت إليها، ولم يستطع أي من الولاة او العمال التلاعب بأموال المسلمين، دون أن يعرف به الخليفة ويتخذ الاجراء المناسب بحقه.

وقبل أن نختم هذا الموضوع لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة جدا، وهي ظهور سلبيات على الولاة وعمال الخراج، مع أن الإمام عليه السلام كان يدقق في اختيار هؤلاء، ولا يعين أحد منهم إلا بعد توفر مجموعة من المميزات فيه كما ذكرنا سابقا، ونحن نعتقد إن هذه المسألة كانت للخليفة علي بن ابي طالب أكثر من كونها عليه، لأن هذا السلبيات كانت موجودة بكثرة في المدة التي سبقت خلافته والمدة التي تلتها، لكن لم تكن هناك محاسبة لهؤلاء، فلم يضطر أحد من الولاة أو العمال أن يهرب بأموال المسلمين، مادام يتصرف كيفما يشاء ودون حساب، أما عهد علي بن ابي طالب فقد اختلفت الأمور، فهو لا يرضى بأي تصرف مهما كان بسيطا، إذا لمس فيه إساءة للمسلمين أو لأموالهم، كما أن هؤلاء الذين عينهم ممن توافرت فيهم الصفات المطلوبة لإشغال هذه الوظائف، ولم تسجل عليهم ملاحظات قبل قيامهم بالعمل، والسلبيات التي ظهرت كانت بعد مباشرتهم في أعمالهم، لذلك لا يتحمل الخليفة الإساءات التي ظهرت منهم، لاسيما أنه لم يسمح لهم بالاستمرار في الإساءة فعزل قسم منهم وعاقب القسم الآخر.

كما أن كثرة العقوبات التي قد يلام عليها الخليفة من قبل الذين يؤمنون بأن حكم الدولة يجب أن يراعي الواقع، فهو أمر مرفوض عند الإمام علي عليه

السلام، لأنه كان يسعى في دولته إلى بناء الإنسان إذ لم يكن رجل حكم وسياسة فقط، بل هو صاحب عقيدة قائمة على مبادئ إلهية، منسجمة مع رؤية حضارية تميز بها الإمام علي عليه السلام، وهو لا يحكم وفق سلطة زمنية يراعي فيها الواقع وما يفرضه عليه، حتى لو كان هذا الواقع يخالف مبادئه، بل كان مصداقاً للتمثيل الحقيقي للدعوة الإسلامية، إذ كان لا يهتم كثيرا بالمنافع الآنية، بقدر اهتمامه بالقضايا الاستراتيجية العليا التي أراد الإسلام بناءها.

لذلك سعى إلى بناء نظام تربوي لهؤلاء الولاة، فلم يولهم محاباة ولم يخترهم قربة إلى نفسه، بقدر ما اختارهم سفراء لدولة الإسلام، وواجهه لها أمام الناس فكان حريصا على أن يعكسوا هذه الصورة، وإذا لم يستطيعوا تحمل هذه المسؤولية فالخليفة في غنى عنهم، ليأتي أحد غيرهم يتولى ما عجزوا عن تحقيقه، ومثالنا على ذلك والي البصرة الصحابي عثمان بن حنيف، وهو ممن ساروا على خط علي بن أبي طالب ولم يتخاذلوا عنه، لم يتركه يتصرف على هواه، بل شمله التدقيق في عمله، ونظام العيون لم يستثنه على اعتباره من الصحابة، أو لقربه من الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، والأمثلة كثيرة في هذا الباب ذكرنا قسماً منها عند الحديث عن الولاة وعمال الخراج.

٢. التفتيش الإداري

يعد التفتيش الإداري الذي مارسه الإمام علي عليه السلام في الولايات الإسلامية، الجزء الثاني المهم من الرقابة الإدارية على إدارة الولاة وعمال الخراج لأموال المسلمين، والممارسات التي يقومون بها في مناطق عملهم، سواء مع المسلمين أو غير المسلمين من أهل الخراج والجزية، أو مع الموظفين الذين يعملون بمعيتهم، وكان هذا النظام يستند على

محورين مهمين، أولهما إرسال مفتشين إلى المناطق، أو استدعاء الخليفة لهؤلاء الولاة ومراجعة حساباتهم المالية والتدقيق على تصرفاتهم.

وهؤلاء المفتشون لم يحدد لهم الخليفة وقت من أجل القيام بهذا العمل، بل يرسلهم حسب الحاجة إلى هذا الإجراء، كما أنه لا يوجد موظفين خاصين للقيام بهذه المهمة، بل كان الخليفة يرسل من يثق به من أجل القيام بهذه المهمة، ومن النصوص الواردة لنا عن هذا الإجراء هو تكليف الخليفة لمالك بن كعب الأرحبي عامل عين التمر، بالقيام بمهمة التفتيش في أراضي السواد، وقد أمره الخليفة بأن يختار أحد الأشخاص لتولي عمله، ثم يخرج بمجموعة من ثقات أصحابه، ليقوموا بمهمة التفتيش في هذه المنطقة الواسعة، والمهمة جدا لأنها كانت أغنى المناطق الزراعية في الدولة الإسلامية، وقد حدد له المهمة التي يجب القيام بها، والتي يمكن أن نلخصها بأنه طلب منه أن يمر بجمع قرى السواد من دون استثناء، من أجل سؤال الناس الذين يسكنون في هذه المناطق عن رأيهم بالعمال الذين يتولون جباية الخراج والجزية وغيرها من الضرائب، وعن مدى أمانة هؤلاء العمال مع أموال المسلمين، كما أمره أن يتعرف على سيرة هؤلاء العمال بين الناس، وكيف يتعاملون معهم[١١٤].

وهنا يمكن القول إن الخليفة اعتمد في معلوماته على عدة قنوات، من أجل أن تكون عنده صورة كاملة لإدارة الدولة، فهو يستقي جزء من معلوماته من العيون التي وضعها في الولايات والمدن، ثم يرسل بعض الأشخاص من أجل التدقيق في عمل الولاة وعمال الخراج والجزية، وهؤلاء يقومون بنقل تصرفات هؤلاء العمال بأمانة للخليفة، يقومون أيضا بمهمة أخرى هي حمل حصة العاصمة من أموال تلك الولايات، فتذكر

الروايات أن الخليفة أرسل أحد الموظفين إلى ولاية فارس، وهناك التقى بالوالي زياد بن ابيه، لكن هذا الموظف اكتشف أن الأموال ناقصة، وعندما سأل الوالي عن سبب النقص، برر الأخير الأمر بأن مجموعة من الأكراد الساكنين في تلك المنطقة، لم يدفعوا ما عليهم من أموال، وطلب من هذا الموظف عدم إخبار الخليفة بالأمر، بدوره لم يمتثل لهذا الطلب لأن مهمته كانت تفتيشية بالدرجة الأولى، لاسيما إذا عرفنا إن كل الولايات الإسلامية هي التي تبعث الأموال للعاصمة، ولا توجد حاجة إلى إرسال موظف من أجل استلامها، إلا إذا عرفنا أن هذا الموظف قد أرسل من أجل التدقيق.

وبالفعل نقل هذا الموظف هذه السلبيات للخليفة، فوجه الخليفة كتابا إلى هذا الوالي من أجل معالجة المشكلة أو تحمل النقص في الأموال: «يا زياد، اقسم بالله أنك لكاذب ولئن لم تبعث بخراجك لأشدن عليك شده؟ تجعلك قليل الوفر[١١٥]، ثقيل الظهر[١١٦]، إلا أن تكون لما كسرت من الخراج محتملا»[١١٧].

كما أرسل الخليفة أحد مواليه ويسمى سعد من أجل جلب بعض الأموال الفائضة في ولاية البصرة، وكما قدمنا فإن هذا المبعوث كانت مهمته تتضمن التفتيش في تلك الولاية أيضا، ونقل الأخبار إلى الخليفة، وبالفعل فقد نقل هذا الموظف إلى الخليفة، أن مسؤول بيت المال في ولاية البصرة زياد بن ابيه، كان يتكبر على الناس وقد أهان هذا الموظف، وكان لا يقتصد بإنفاق الأموال.

لذلك كتب له الخليفة من أجل استيضاح هذه المعلومات الواردة له، لاسيما أن زياد كان من الموظفين الكفوئين في خلافة علي بن ابي طالب،

الـذين ولاهـم مجموعـة مـن الاعمـال الإدارية والمالية فنجح فيها بدرجة كبيرة، فكـان الكتـاب الموجـه إليـه يحتـوي علـى تحذير شديد من عواقب هذه الأعمـال إذا كانت صحيحة: «فإنك شتمت رسولي وزجرته، وبلغني أنك تبخر وتكثر من الأدهـان وألـوان الطعـام، وتـتكلم علـى المنبر بكلام الصديقين، وتفعل إذا نزلت أفعـال المحلـين، فـإن يكـن ذلـك كـذلك فنفسـك ضـررت وأدبـي تعرضـت....، ومـا حملـك أن تشـهد النـاس عليـك بخلاف ما تقول، ثم على المنبر حيث يكثر عليك الشاهد، ويعظم مقت الله لـك، بـل كيـف ترجـو وأنـت متهـوع في النعيم جمعته من الأرملة واليتيم، أن يوجب الله لك أجر الصالحين».

فأنكر زياد أنه كان يتكبر أو يسرف في الإنفـاق، وأن الموظـف الـذي أرسـله الخليفـة إلى ولايتـه نقـل معلومـات غـير دقيقـة للخليفـة، نتيجـة لسـوء التفـاهم الذي حدث بينهما[١١٨].

ومن هذه الرواية نستنتج شيئين مهمين هما أن الرقابة كانت مستمرة على الموظفين فـلا يسـتطيع أحـد منهم أن يتجـاوز علـى الأموال أو الناس.

كـذلك فـإن الخليفـة لا يأخـذ كـل المعلومـات الـواردة لـه دون تـدقيق، بـل يتثبت من هـذه المعلومات قبل إصدار أي حكـم، وهـذا نلمسـه مـن الروايـة السـابقة ففـي الكتـاب كـان يسـأل زيـاد عـن هـذه المعلومات ولم ترد رواية تدل على أنه اتخذ أي إجراء ضده.

أما الجانب الآخر من التفتيش فهو إرسال الخليفة للعمال والولاة من أجل الحضور إلى العاصمة وتدقيق حساباتهم وأعمالهم، وهـذا الإجـراء كـان مكمـلا لإرسال الموظفين إلى الولايات.

ويمكـن أن نلمـس مـن خـلال الروايـة الـتي تـذكر أن الخليفـة أرسـل إلى والـي

اذربيجان الأشعث بن قيس من أجل الحضور إلى العاصمة[١١٩].

بعد أن بلغه أن هذا الوالي أخذ بعض الأموال من ولايته، فلما حضر إلى العاصمة ألزمه إرجاع الأموال إلى بيت المال[١٢٠].

٣. الرقابة الشعبية على الولاة والعمال:

جعل الإمام علي عليه السلام الناس الذين يسكنون في الولايات الإسلامية، سواء كانوا مسلمين أو من أهل الذمة يراقبون تصرفات الولاة والعمال، ويشخصون الأخطاء التي تحصل من هؤلاء، وأمرهم بإيصال أي سلبية يرونها في ولاياتهم إليه مباشرة، أما عن طريق الكتابة له، أو عن طريق المجيء إلى العاصمة وتقديم الشكاوي.

وهذه الطريقة في تشخيص الأخطاء جعلها الإمام علي عليه السلام حاكمة على تصرفات الولاة في المناطق البعيدة عن العاصمة، وهي بمثابة رافد آخر للرقابة المالية والإدارية من أجل السيطرة الكاملة على الإدارة في كل أنحاء الدولة الإسلامية.

لذلك اتبع الإمام علي عليه السلام مجموعة من الوسائل، من أجل تفعيل هذه الرقابة الإدارية، ومن هذه الوسائل التي اعتمدها الخليفة، المخاطبة المباشرة للناس عندما يعين أحد الأشخاص في عمل ما، وهذه المخاطبة على نوعين أما إلقاء كلمة يجعل فيها الرعية رقيبة على الوالي أو العامل، أو إلزام هؤلاء بقراءة كتب التعيين على الناس عندما يتولوا أعمالهم كما سيأتي، ويمكن التعرف على النوع الأول من الخطاب الموجه من الخليفة للناس، عندما ولى عبد الله بن عباس على البصرة بعد معركة الجمل، إذ خطب الناس في المسجد وقال لهم: «يا معشر الناس قد استخلفت عليكم عبد الله بن العباس، فأسمعوا له وأطيعوا

أمره ما أطاع الله ورسوله، فإن أحدث فيكم أو زاغ عن الحق فأعلموني أعزله عنكم، فإني أرجو أن أجده عفيفا تقيا ورعا، وإني لم أوله عليكم إلا وأنا أظن ذلك به غفر الله لنا ولكم»[١٢١].

وهذا يعني أن أمر بقاء الوالي أو عزله مرتبط بطاعته لله والرسول صلى الله عليه وآله وسلم أولا، والعمل بمبادئ الإسلام التي تقوم على العدل والمساواة، ثم جعل الناس مصدر الرقابة على الوالي، فهو باق في عمله مادام يعمل بالحق، فإذا زاغ عن هذا المنهج فإن الخليفة خول الناس بالكتابة له، من أجل معالجة هذا الموضوع، ومن اللافت للنظر في هذا الكتاب، أن الخليفة أعطى هذا الحق للناس في الكتابة له إذا رؤوا أي إساءة من الوالي لهم، مع أن أكثرهم اشترك في معركة الجمل، وحاربوه مع طلحة والزبير وعائشة، إلا أنه لم يتأثر بهذا الأمر، وأعتبرهم رعايا للدولة يجب أن يحقق العدل المطلق لهم، وهذا الأمر ليس من باب كسب ودهم، أو سعيه لاستقرار الأمور في دولته الناشئة، بل هو جزء من عقيدته التي نرى فيها تطبيق مبدأ العدالة المطلقة مع رعايا الدولة، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين موالين له أو لا، وبالفعل فقد كتبت قبيلة تميم إحدى القبائل التي كانت تسكن البصرة للخليفة أن الوالي عبد الله بن عباس كان يستعمل الشدة في معاملتهم، نتيجة لمساندتهم للمتمردين في معركة الجمل، فأرسل الخليفة للولي كتابا يلومه فيه على هذا التصرف الغير المقبول بحق الناس، لاسيما أن الخليفة أصدر عفوا عاما عن كل المشتركين بتلك المعركة، ولم يستخدم وسائل انتقامية مع أعدائه، فكتب له: «وقد بلغني تنمرك لبني تميم، وغلظتك عليهم وأن بني تميم لم يغب لهم نجم إلا طلع لهم اخر، وأنهم لم يسبقوا بوغم في جاهلية أو إسلام، وإن لهم بنا رحم

ماسة، وقرابة خاصة، نحن مأجورون على صلتها، ومأزورون على قطيعتها، فأربع أبا العباس رحمك الله فيما جرى على يدك ولسانك من خير أو شر، فإنا شريكان في ذلك، وكن عند صالح ظني بك، ولا يفيلن رأيي فيك»[١٢٢].

أما قراءة كتب تعيين الولاة والعمال على الناس، فقد كان الهدف منه أن يكون هؤلاء الساكنين في تلك المناطق مراقبين لأداء هذا الوالي أو العامل، ويمكن أن نأخذ مثلا على ذلك كتاب تعيين سعد بن قيس بن عبادة عندما ولاه على مصر، إذ كتب لأهل مصر: «وقد بعثت إليكم قيس بن سعد الأنصاري أميرا فوازروه وأعينوه على الحق، وقد أمرته بالإحسان إلى محسنكم، والشدة على مريبكم والرفق بعوامكم وخواصكم، وهو ممن أرضى هديه وأرجو صلاحه ونصيحته، نسأل الله لنا ولكم عملا زاكيا وثوابا جزيلا ورحمة واسعة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»[١٢٣].

وهذا معناه أن الخليفة عرف الرعية بحقوقهم، بحيث لا يستطيع أي والي أن يتجاوز على حقوقهم على الرغم من ثقة الخليفة بقيس وبسيرته.

كذلك كتاب تعيين محمد بن ابي بكر الذي ولاه الخليفة على مصر بعد عزل قيس بن سعد، إذ قرأه الوالي الجديد على أهل مصر عندما وصل إليها، وفي هذا الكتاب توصيات وتشديد على الوالي في الحفاظ على حقوق الرعية، ونلمس تعريف الناس بحقوقهم وواجباتهم التي حددها الخليفة لهذا الوالي، والتي عرفها الناس من خلال قراءة هذا الكتاب عليهم، لذلك لا يستطيع أن يتلاعب بالأموال أو يظلم أحداً، وسنذكر جزء من هذا الكتاب: «هذا ما عهد به أمير المؤمنين إلى محمد بن أبي بكر حين ولاه مصر، أمره بتقوى الله

والطاعة له في السر والعلانية، وخوف الله في المغيب والمشهد، وأمره باللين للمسلم وبالغلظة على الفاجر، وبالعدل على أهل الذمة، وبالإنصاف للمظلوم، وبالشدة على الظالم، وبالعفو على الناس، وبالإحسان ما أستطاع، والله يجزي المحسنين، ويعذب المجرمين، وأمره أن يدعو من قلبه إلى الطاعة والجماعة، ... وأمره أن يجبي خراج الأرض على ما كانت تجبى عليه من قبل ولا ينتقص ولا يبتدع ثم يقسمه بين أهله كما كانوا يقسمونه عليه من قبل»[١٢٤].

كذلك فإن الخليفة أعطى الحق للناس بالكتابة إليه مباشرة في حال ظلمهم الوالي أو تجاوز على الأموال، لأن الوالي يعد أعلى سلطة في الولاية، فتكون الشكوى مقدمة إلى من هو أعلى منه في هرم السلطة وهو الخليفة، وقد رأينا ذلك في كتابة قبيلة تميم للخليفة عن تجاوز الوالي عليهم، لكن هذا الأمر سبقه توجيهات للولاة وعمال الخراج، في تلقي الشكاوى المباشرة من الناس، سواء كانت هذه الشكاوى على العمال الذين يعينهم الوالي في الإدارة المالية، أو الذين يعملون في جباية الضرائب من الناس، ويمكن أن نعرف هذا الأمر عندما نقرأ بعض فقرات الكتاب الذي أعطاه الخليفة لمالك بن الحارث الاشتر لما ولاه على مصر: «أنصف الله وأنصف الناس من نفسك، ومن خاصة أهلك، ومن لك فيه هوى من رعيتك، فإنك ألا تفعل تظلم، ومن ظلم عباد الله، كان الله خصمه دون عباده، ومن خاصمه الله أدحض حجته، وكان لله حربا حتى ينزع أو يتوب، وليس شيء أدعى إلى تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته، من إقامة على ظالم فإن الله سميع دعوة المضطهدين، وهو للظالمين بالمرصاد»[١٢٥].

ويمكن القول إن مثل هذا التوصيات لم تكن موجه لمالك الأشتر فقط، بل هي تعليمات يعمل عليها جميع الولاة

والعمال في أرجاء الدولة الإسلامية، وجميع أوامر التعيين التي أصدرها الخليفة لهؤلاء الموظفين كانت تتضمن تعليمات قريبة من هذا النص، ولا يخفى إن الهدف من هذا النص، هو إن الوالي يجب أن يستشعر هموم الناس البسطاء، ويعالج أي ظلم يقع عليهم، وهذه هي المرحلة الأولى التي أرادها الخليفة من الولاة والعمال، لذلك أوصاهم بضرورة أن تكون أبوابهم مفتوحة لاستقبال الناس في ولاياتهم، بدون أن يكون هناك حجاب يفصلهم عن رعاياهم، أو وجود مجموعة من الأشخاص يشكلون حاجزا بين الوالي أو العامل وبين الناس، فكتب بعض الكتب لهؤلاء في المعنى المتقدم، إذ تذكر الروايات أنه كتب لمالك الاشتر: «وأما بعد فلا تطولن احتجابك عن رعيتك، فإن احتجاب الولاة عن الرعية شعبة من الضيق، وقلة علم بالأمور»[١٢٦].

وفي كتاب آخر وجهه إلى قيس بن سعد: «فألن حجابك، وأفتح بابك، وأعمد إلى الحق»[١٢٧]، وفي بعض الحالات التي يقع الظلم على الرعية من الوالي نفسه، ولا يجدون في ولاياتهم من ينصفهم منه، يكتبون إلى الخليفة مباشرة، وهذه الكتابة لم تقتصر على المسلمين فقط، بل تعدت ذلك إلى غير المسلمين، لأن رعايا الدولة لم يكونوا من المسلمين فقط، بل كان هناك مجاميع كبيرة تعيش في ظل الدولة من الفلاحين والصناع والتجار من غير المسلمين، ففي رواية أن الدهاقين في ولاية أصفهان كتبوا إلى الخليفة، أن عامل الخراج عمرو بن سلمة الأرحبي كان لا يعاملهم باحترام، ويقسو عليهم ويحتقرهم، لذلك كتب اليه الخليفة كتابا يأمره بتغيير هذا السلوك، مع هؤلاء الفلاحين الذين هم الركيزة الأساسية لاقتصاد الدولة، ونموذج التعايش بين المسلمين وغيرهم،

وعليه فإن عدم دخولهم للإسلام يجب أن لا يكون مدعاة لاحتقارهم، «أما بعد فإن دهاقين بلدك شكوا منك غلظة وقسوة، واحتقارا وجفوة، ونظرت فلم أرهم أهلا لأن يدنوا لشركهم، ولا يقصوا ويجفوا لعهدهم»[١٢٨].

وعندما تحدث خيانة من أحد العمال كان الناس الذين يسكنون في تلك الولاية، أحد المصادر التي يعتمد عليها نظام الرقابة، من أجل تأكيد أو نفي التهمة عن شخص الوالي أو العامل، ومن الأمثلة على ذلك الشكوى التي قدمها بعض المسلمين، الذين كانوا يسكنون في إصطخر ضد عامل هذه المدينة المنذر بن الجارود العبدي[١٢٩]، ومفاد هذه الشكوى أن هذا العامل سرق بعض الأموال من تلك المدينة، لذلك عندما وردت للخليفة هذه المعلومات نفسها من جهاز العيون أحضر هذا العامل وعاقبه وعزله عن تلك الولاية.

وفي بعض الحالات كان الناس يفدون إلى الخليفة من أجل تقديم الشكاوى ضد الولاة والعمال، إذ تذكر الروايات أن سودة بنت عمارة ومجموعة من قومها، قدموا إلى العاصمة لتقديم شكوى ضد عامل الصدقات في المنطقة التي يسكنون فيها.

لأنه كان لا يلتزم بالأوامر التي أصدرها الخليفة، والمتعلقة في كيفية جباية هذه الصدقات، مما نتج عنه ظلم في الجباية والتوزيع، وكانت هذه المرأة هي التي تحدثت مع الخليفة عن الأمر لذلك عندما سمع الخليفة هذه الشكوى تأثر كثيرا نتيجة للإساءة التي صدرت من هذا العامل، وبكى لأن الظلم وقع على رعايا دولته، ثم رفع يديه إلى السماء وقال: «اللهم أني لم أمرهم بظلم خلقك ولا ترك حقك».

ثم كتب كتابا إلى العامل يأمره بحفظ الأموال التي بحوزته، لحين تعيين شخص آخر يتولى المهمة بدلا منه: «بسم الله

الرحمن الرحيم قد جاءتكم بينه من ربكم فأوفوا الكيل والموازين بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم، ولا تعثوا في الأرض مفسدين بقية الله خير لكم إن كنتم مؤمنين وما أنا عليكم بحفيظ ، إذا أتاك كتابي هذا فأحفظ بما في يديك، حتى يأتي من يقبضه منك والسلام»[١٣٠].

لكن هذا الإجراء الذي اتخذه الخليفة تبعه بالتأكيد تدقيق في صحة الشكوى المقدمة من الأهالي ضده، إذ ليس من المعقول أن يعاقبه بدون تدقيق، وربما الشخص الذي سيقبض الأموال منه كان هو الذي يدقق في هذه الشكوى.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من بحثنا يمكننا القول إن الإمام علي عليه السلام عندما استلم الخلافة وجد الدولة الإسلامية تعاني من اقتصاد مستغل، قائم على تمتع مجموعتين من المسلمين بالأموال وهما أسرة الخليفة عثمان والصحابة الأوائل، إذ توزع المجتمع إلى طبقتين طبقة لا تجد قوت يومها، وطبقة لا تعرف كيف تنفق الأموال، وكل هذا في ظل دولة تعتنق الدين الإسلامي الذي يعد العدالة أهم مبادئه، وزاد الأمر سوءاً أن الكثير من المقربين من الخليفة استطاعوا السيطرة على بعض أراضي وأموال الدولة، فعمل الخليفة على إلغاء الطبقية التي بدأت في الظهور في المجتمع الإسلامي، من خلال توزيع أموال الدولة على المسلمين بالتساوي، ثم أرجع الأموال والأراضي التي أخذت من الدولة، لذلك يمكن القول بأن الخليفة استطاع أن يواجه كل الصعوبات التي شهدتها خلافته، بحيث شعر المسلمون لاسيما الفقراء منهم بأنهم يعيشون في ظل دولة توفر لهم العدل والمساواة مع غيرهم. فاستطاع إيجاد تنظيم دقيق لمسألة جمع الضرائب وتوزيعها، ففي مجال الجباية أوجد الخليفة آلية تقوم على الرفق واللين عند جباية الضرائب،

ورفض أي عمل يؤدي إلى الإضرار بدافعيها، وفي مجال توزيع الأموال أوجد الخليفة آلية تقوم على التوزيع السريع لهذه الأموال وتجنب خزنها، انطلاقا من حاجة المسلمين إلى هذه الاموال، وبذلك يكون قد غير السياسة التي كانت سائدة قبله، والتي كانت قائمة على خزن الأموال وإبقائها لمدة طويلة في بيت المال. فوضع الإمام علي عليه السلام نظاماً إدارياً متكاملاً من أجل إدارة أموال الدولة الإسلامية، وذلك من خلال تغيير الكادر الإداري الذي شكى منه المسلمون في عهد الخليفة عثمان، وإيجاد ضوابط مشددة في اختيار الولاة والعمال من اجل الحفاظ على الاموال، ثم وضع آليات لمراقبة أداء هؤلاء الموظفين مثل التفتيش الإداري، ونظام العيون وغيرها، فأسهمت هذه الآليات في منع الموظفين من التجاوز على الأموال، كما أنه ربط الولايات والمدن الإسلامية بالعاصمة وفق نظام لامركزي، مع إبقاء رقابة الخليفة على أداء الولاة، أي إنه أعطى الولاة صلاحيات واسعة من أجل إدارة الولايات بصورة أفضل، لكن هذه الصلاحيات كانت تجمد حالما يكون هناك تجاوز على الأموال.

وكانت أهم نتيجة خلص إليها البحث هي أنّ العدل الذي تمسك به الإمام علي عليه السلام وطبّقه في دولته أستمر بالبقاء إلى يومنا هذا، بينما الظلم والجور الذي وقع على المسلمين من الحكام الظلمة انتهى بصفحات سوداء كتبها المؤرخون عن هؤلاء الحكام، فعلى الرغم من أن الدولة التي أسسها الإمام علي (عليه السلام) كانت مدتها قليلة، لكن الناس رؤوا فيها ثمار العدالة، فعاشوا منعمين لا يخافون الظلم من السلطة، التي شعروا بأنها حامية لهم ولمصالحهم، أما عدم الاستقرار التي مرت به دولته، فقد كان سببه عدم رضى المنتفعين والأثرياء عن

هذه الدولة التي ساوتهم بالبسطاء، لذلك وقف هؤلاء ووحدوا صفوفهم على الرغم من اختلاف توجهاتهم من أجل إسقاط هذه الدولة، لكنهم فشلوا في هذا الأمر ولم ينجدهم سوى اغتيال الإمام علي عليه السلام.

(١) البلاذري، فتوح البلدان، ص٢٢٩ - ٢٣٠، ابن حجر، الاصابة، ٥٥٣/٦.

(٢) اعطى خالد بن الوليد مبلغ عشرة آلاف درهم للأشعث بن قيس الكندي.

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٢٦٦/١٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ٩٣/٧، نجمان ياسين، الأوضاع الاقتصادية، ص٢٣٤.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٤٩/٣، المتقي الهندي، كنز العمال، ٤٧٧/٤.

(٥) ابو عبيد، الأموال، ص٢٦٨، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٥٧/٢، ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص١٩٤.

(٦) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٤٥/١.

(٧) البلاذري، فتوح البلدان، ص١٣٤.

(٨) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٥٧/٢، المجلسي، بحار الانوار، ٣٠٣/٣٠.

(٩) المجلسي، بحار الانوار، ٣٠٣/٣٠.

(١٠) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ١١٢/٥٩.

(١١) تميم الداري.

(١٢) ابن حزم، المحلى، ٢٧٤/٢، الهيثمي، مجمع الزوائد، ٢٢٢/٢.

(١٣) النعمان المغربي، دعائم الاسلام، ١٦٤/٢، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ١١٥/٥٩، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ١٣٤/٣.

(١٤) لمزيد من التفاصيل ينظر: الشرهاني، التغير في السياسة المالية، ص٩٣-١٨٧.

(١٥) بخيت، عصر الخلفاء الراشدين، ص٢٤٦.

(١٦) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٨٠/٢.

(١٧) الصنعاني، المصنف، ٤٥٦/٥، ابن شبة النميري، تاريخ المدينة، ٨٣٧/٣، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣٣٩/٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق،

٢٨٤/٤٧، ابن الأثير، أسد الغابة، ٤٨٥/٤ـ٤٨٦.

(١٨) الصنعاني، المصنف، ٤٥٦/٥، البخاري، التاريخ الصغير، ٧٣/١، البلاذري، فتوح البلدان، ص١١٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٣٣٩/٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٢٥٢/٣٩.

(١٩) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ١٧٥/٢، الطبري، تاريخ الامم والملوك، ٤٠٢/٣، ابن أعثم، الفتوح، ٤١٦/٢ـ٤١٧.

(٢٠) الصنعاني، المصنف، ٤٥٦/٥، البخاري، التاريخ الصغير، ٧٣/١، البلاذري، فتوح البلدان، ص١١٤، الطبري، تاريخ الامم والملوك، ٣٣٩/٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٢٥٢/٣٩.

(٢١) اليوزبكي، النظم الإسلامية، ص٥٥.

(٢٢) النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ٣٦١/١، ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص١٣٧، المجلسي، بحار الأنوار، ٢٥٣/٧٤.

(٢٣) شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ص٦٨ -٦٩.

(٢٤) العيساوي، النظم الإدارية والمالية، ص٨٦.

(٢٥) ابن الأثير، أسد الغابة، ٣٧١/٣، ابن حجر، الإصابة، ٣٧٢/٤.

(٢٦) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤٧١/٣، ابن الأثير، أسد الغابة، ٢٦٤/٣ـ٢٦٥، ابن حجر، الإصابة، ١٦٦/٣.

(٢٧) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤٨٤/٣، ابن حجر، الإصابة، ٢٠٠/٢.

(٢٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٧٤/١، ابن الأثير، أسد الغابة، ٣٩١/١.

(٢٩) ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص١٠٥، ابن الاثير، اسد الغابة، ٣٩١/١.

(٣٠) النسائي، السنن الكبرى، ٥١/٥، ابن الاثير، اسد الغابة، ٣/ ١٩٢ ـ ١٩٤،

الذهبي، سير اعلام النبلاء، ٣/٣٣١ ـ ٣٣٢.

(٣١) الصنعاني، المصنف، ١١/٦٤، ابن سعد ،الطبقات الكبرى، ٣/٦١٣.

(٣٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٤٩/٤٠٦، ابن الاثير، اسد الغابة، ٤/ ٢١٥ ـ ٢١٦، الهيثمي، مجمع الزوائد، ٩/٣٤٥.

(٣٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/١٥، ابن الاثير، اسد الغابة، ١/٣٢٧، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢/٤٤٩ـ٤٥٤.

(٣٤) البلاذري، فتوح البلدان، ص١٩٢، ابن الاثير، اسد الغابة، ٤/ ٢٠٢.

(٣٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٢٣٩ ـ ٢٤٠، الذهبي، سير اعلام النبلاء، ١/١٥٠، ابن حجر، الإصابة، ٤/١٣١ـ١٣٣.

(٣٦) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٨/٨٧، ابن حجر، الإصابة، ٤/٤٨٧.

(٣٧) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦/٣٥، البخاري، التاريخ الكبير، ٨/٥٢، ابن الأثير، أسد الغابة، ٤/٣٣٩.

(٣٨) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤/٢٩٢، ابن الأثير، أسد الغابة، ٢/٣٥١.

(٣٩) البلاذري، فتوح البلدان، ص٢٤٤، ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/٢٧٨، ابن حجر، الإصابة، ٤/٢٣٨.

(٤٠) ابن الأثير، اسد الغابة، ٣/٢٧٨، ابن حجر، الإصابة، ٤/٢٣٨، الهيثمي، مجمع الزوائد، ٢/٦٩.

(٤١) شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ص٦٩.

(٤٢) العيساوي، النظم الإدارية والمالية، ص٨٣.

(٤٣) ابن الأثير، أسد الغابة، ٢/٢٨٣، ابن حجر، الإصابة، ٣/٥٥.

(٤٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٦١٣، ابن حجر، الإصابة، ٣/٥٥.

(٤٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣/٦١٣،ابن الأثير، أسد الغابة، ٢/٢٨٣، ابن ابي

الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦٥/٦، ابن حجر، الإصابة، ٥٥/٣.

(٤٦) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧٥/١ـ ٩٢، ابن حبيب، المنمق، ٤٢ ـــ ٦٨، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٤٣/١ ـ ٢٥٣، الطبري، تاريخ الامم والملوك، ٢/ ٨ ـ ١٤، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/ ٢٠٠ ـ ٢٣٥.

(٤٧) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢٠١/١ـ ٢١١، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٣١/٢ ـ ٣٢، الطبري، تاريخ الامم والملوك، ٢/ ٦٢ ـ ٨٠.

(٤٨) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٥٤/١٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٥٠٦/٣٣.

(٤٩) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥٥٩/٥ ـ ٥٦٠، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٥٥/١٨.

(٥٠) البلاذري، انساب الأشراف، ص١٥٩، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧٤/١٦.

(٥١) ابن الأثير، أسد الغابة، ٢٦/٥ ، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧٤/١٦.

(٥٢) ابن الأثير، أسد الغابة، ٢٦/٥، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧٤/١٦.

(٥٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٧٠/٦، الشربيني، مغني المحتاج، ٣٧٤/١.

(٥٤) أبو نعيم الأصبهاني، ذكر أخبار أصبهان، ٣٤٣/٢، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٥٧/٣٢.

(٥٥) البلاذري، انساب الأشراف، ص١٦٥، الثقفي، الغارات، ٤٤٧/٢، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣٠٢/٢.

(٥٦) البلاذري، انساب الأشراف، ص١٦١، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٠٣/٢.

(٥٧) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٠٣/٢، الطبري، تاريخ الأمم والملوك،

٣٩٠/٢، ابن الأثير، أسد الغابة، ١٩٢/٤.

(٥٨) الشافعي، كتاب الأم، ١٥٩/١، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٤٠/١ـ٣٤١، الطبري، تاريخ الامم والملوك، ٣٩٠/٢، المجلسي، بحار الأنوار، ٣٥٧/٣٢.

(٥٩) الطوسي، المبسوط، ٣٣/٢، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٢٠٥/١٦.

(٦٠) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١٠٥/١ـ١٠٦، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ١٧٠/١٩، ابن حجر، الإصابة، ١٢٩/٤.

(٦١) ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص١٤٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ١٠٥/٤، ابن عبد ربة، العقد الفريد، ٤/ ٤٣، ابن الأثير، اسد الغابة، ٢/ ٢١٦، ابن حجر، الإصابة، ٥٢٨/٢.

(٦٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٩٩/٧، ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص١٣٣، ابن الاثير، اسد الغابة، ٢/ ٢١٢.

(٦٣) ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص١٣٤، البلاذري، فتوح البلدان، ص٢٤١، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٤/١٣.

(٦٤) ابن الأثير، أسد الغابة، ٢١٦/٢، ابن حجر، الإصابة، ٥٢٨/٢.

(٦٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٧/٦، الحافظ الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ١٠٢/١.

(٦٦) ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص٦٢، ابن الاثير، اسد الغابة، ٢٠٢/٤.

(٦٧) ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص١١٦، الطبري، تاريخ الامم والملوك، ٣٠٨/٣، ابن الاثير، اسد الغابة، ١٨٣/٣، ابن حجر، الإصابة، ١٠٩/٤ـ١١٠.

(٦٨) العيساوي، النظم الإدارية والمالية، ص١٢٢.

(٦٩) ابـن خيـاط، تـاريخ خليفـة بـن خيـاط، ص١٤٤، الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ٤/ ١٠٥، ابن الأثير، أسد الغابة، ٣٦٥/٢.

(٧٠) الطـبري، تـاريخ الأمـم والملـوك، ١٠٥/٤، ابـن الاثـير، اسـد الغابـة، ٢/ ٢١٦، ابن حجر، الإصابة، ٥٢٨/٢.

(٧١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٩٩/٧، ابن الاثير، اسد الغابة، ٢/ ٢١٥، ابن حجر، الإصابة، ٥٢٧/٢ـ ٥٢٨.

(٧٢) ابن الاثير، اسد الغابة، ٢/ ٢١٥، ابن حجر، الإصابة، ٥٢٧/٢.

(٧٣) الثقفي، الغارات، ص١٩٢.

(٧٤) الطـبري، تـاريخ الأمـم والملـوك، ١٣٠/٤ـ١٣١.

(٧٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٩٩/٧، ابـن ابـي الحديـد، شـرح نهـج البلاغـة، ١٦/ ١٧٩ ـ ١٨١، ابـن حجـر، فـتح الباري، ٤٣٥/٣.

(٧٦) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢١٨/٢، النـووي، المجمـوع، ٩٠/١٨، ابـن ابـي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧٣/١.

(٧٧) الطبرسـي، الاحتجـاج، ٢/ ١٧ ، ابـن ابـي الحديـد، شـرح نهـج البلاغـة، ٤٤/١١، المجلسـي، بحـار الأنـوار، ٣٢١/٣٩.

(٧٨) ابـن ابـي الحديـد، شـرح نهـج البلاغـة، ١٨٢/١٦.

(٧٩) الحـاكم النيسـابوري، المسـتدرك، ١٩٠/٣، ابـن الاثـير، اسـد الغابـة، ٢٨٥/١، ابـن ابـي الحديـد، شـرح نهـج البلاغة، ٧٧/١٠.

(٨٠) ابن الاثير، اسد الغابة، ١/ ٢٨٥، ابن حجر، الإصابة، ٦٢٨/١ ـ ٦٢٩.

(٨١) ابن الاثير، اسد الغابة، ١/ ٢٨٥.

(٨٢) الـبلاذري، فتـوح البلـدان، ص٢٤٤، اليعقـوبي، تـاريخ اليعقـوبي، ١٨٣/٢ـ١٨٤.

(٨٣) ابـن خيـاط، تـاريخ خليفـة بـن خيـاط، ص١٥١، الطـبري، تـاريخ الامـم والملـوك، ٤٦/٤، المجلسـي، بحـار الانوار، ٣٢/ ٣٥٧.

(٨٤) الطبري، تاريخ الامم والملوك، ٥٤٩/٣.

(٨٥) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٠٢/٢، الطبري، تاريخ الامم والملوك، ٥٥٢/٣ ـ ٥٥٦.

(٨٦) الكوفي، مناقب امير المؤمنين، ٢ /٦٠ـ ٦٣، المفيد، الامالي، ص١٩٧.

(٨٧) النعمان المغربي، دعائم الاسلام، ٣٦١/١، ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص١٣٧، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦٩/١٧.

(٨٨) الطبري، تاريخ الامم والملوك، ٨٩/٤، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٣٠/٣.

(٨٩) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٠١/٢، الكليني، الكافي، ٥/٥.

(٩٠) الثقفي، الغارات، ٥٠٩/٢، المجلسي، بحار الانوار، ٤٩١/٣٣ .

(٩١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦ / ٢٠٥ ـ ٢٠٨، المجلسي، بحار الانوار، ٤٧٤/٣٣.

(٩٢) البخاري، صحيح البخاري، ٨ / ٦٦، مسلم، صحيح مسلم، ١١/٦ ـ ١٢.

(٩٣) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ٢٠٥، ابن اعثم، الفتوح، ٢٤١/٤، الطبرسي، مكارم الأخلاق، ١١٤، المجلسي، بحار الانوار، ٣١٢/٧٦.

(٩٤) البلاذري، انساب الاشراف، ص١٧٠، ابن اعثم، الفتوح، ٢٤١/٤.

(٩٥) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٦٧/١٦ـــ ١٦٨، المجلسي، بحار الأنوار، ٥٠٠/٣٣.

(٩٦) البلاذري، انساب الاشراف، ص١٦٣، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٠٣/٢.

(٩٧) المنقري، وقعة صفين، ص٢٠، النعمان المغربي، دعائم الاسلام، ٣٩٦/١، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣٣/١٤.

(٩٨) الثقفي، الغارات، ٣٦٥/١، النعمان المغربي، دعائم الاسلام، ٣٩٦/١، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٢٧٢/٥٨، ابن

ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٤٥/٣.

(٩٩) النعمان المغربي، دعائم الاسلام، ٣٩٦/١.

(١٠٠) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٠١/٢، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٥٢/١٨.

(١٠١) البلاذري، انساب الاشراف، ص١٦٣، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٠٣/٢ـ٢٠٤، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٥٤/١٨.

(١٠٢) البلاذري، انساب الاشراف، ص١٦٣، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٠٤/٢.

(١٠٣) البلاذري، انساب الاشراف، ص١٦٠، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٠١/٢ـ٢٠٢، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧٥/١٦، المجلسي، بحار الانوار، ٥١٦/٣٣.

(١٠٤) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٠٢/٢، المحمودي، نهج السعادة، ١٥٤/٥.

(١٠٥) الثقفي، الغارات، ٣٦٦/١، الطبري، تاريخ الامم والملوك، ١٠٠/٤، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٣/ ١٤٥ ـ ١٤٧، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٤٥/٣.

(١٠٦) الثقفي، الغارات، ٥٢٥/٢ـ٥٢٦، ابن حبان، الثقات، ٢٩٨/٢.

(١٠٧) الثقفي، الغارات، ٥٣٢/٢ـ ٥٣٣، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ١٣/٣.

(١٠٨) الثقفي، الغارات، ٢/ ٥٢١ وما بعدها.

(١٠٩) النعمان المغربي، شرح الأخبار، ٢ /٩٥ـ ٩٧.

(١١٠) شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، ص٢١٤.

(١١١) الثقفي، الغارات، ٣٦٥/١، الطبري، تاريخ الامم والملوك،

١٠٠/٤، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٤٥/٣.

(١١٢) الثقفي، الغارات، ٧٣/١ ـ٧٤، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٩٨/٢.

(١١٣) الثقفي، الغارات، ٧٣/١، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٩٨/٢، المجلسي، بحار الانوار، ٤٩٥/٢٩.

(١١٤) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٠٤/٢، المحمودي، نهج السعادة، ٢٥/٥.

(١١٥) قليل الاحترام.

(١١٦) لا تستطيع إعالة اهلك.

(١١٧) البلاذري، انساب الاشراف، ص١٦٢، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٠٤/٢، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٣٩/١٥.

(١١٨) البلاذري، انساب الاشراف، ص١٦٥، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٠٢/٢.

(١١٩) المنقري، وقعة صفين، ص٢١ ـ ٢٢، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٠٠/٢، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٣٣/١٤.

(١٢٠) البلاذري، انساب الاشراف، ص١٦٣، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢٠٣/٢ـ٢٠٤، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٥٤/١٨.

(١٢١) المفيد، الجمل، ص٢٢٤، المحمودي، نهج السعادة، ٤٠٩/١.

(١٢٢) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٢٥/١٥، المجلسي، بحار الانوار، ٤٩٢/٣٣.

(١٢٣) الثقفي، الغارات، ٢١١/١، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٥٩/٦، المجلسي، بحار الانوار، ٥٣٥/٣٣.

(١٢٤) الثقفي، الغارات، ٢٢٤/١، ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص١٧٦، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ٦٥/٦.

(١٢٥) ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص١٢٧-١٢٨، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٧/ ٣٤، المجلسي، بحار الانوار، ٣٣/ ٦٠١ .

(١٢٦) ابن شعبة الحراني، تحف العقول، ص١٤٤، ابن كثير، البداية والنهاية، ٨/ ٩، المجلسي، بحار الانوار، ٣٣/ ٦٠٩.

(١٢٧) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ٢٠٢، الاميني، الغدير، ٢/ ٧١.

(١٢٨) البلاذري، انساب الاشراف، ص١٦١، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢/ ٢٠٣، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١٥/ ١٣٧.

(١٢٩) البلاذري، انساب الاشراف، ص١٦٣.

(١٣٠) ابن طيفور، بلاغات النساء، ص٣٠، ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٢/ ١٠٢ - ١٠٣، المجلسي، بحار الأنوار، ٤١/ ١١٩.

مصادر البحث ومراجعه

أولاً: المصادر

- ابن الأثير، عز الدين علي بن أبي الكرم الشيباني، (ت ٦٣٠ هـ)/ اسد الغابة، مطبعة اسماعيليان، طهران د ت.

- ابن أعثم، احمد بن أعثم الكوفي(ت٣١٤هـ)/ كتاب الفتوح، تحقيق علي شيري، دار الأضواء، بيروت ١٩٩١.

- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي (ت٢٥٦هـ)/ التاريخ الصغير، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٦هـ.

- البلاذري، احمد بن يحيى (ت ٢٧٩هـ)/ انساب الأشراف، تحقيق محمد حميد الله، دار المعارف، مصر ١٩٥٩م.

- البلاذري، احمد بن يحيى (ت ٢٧٩هـ)/ انساب الأشراف، تحقيق محمد

باقر المحمودي، مؤسسة الاعلمي، بيروت ١٣٩٤.

- البلاذري، احمد بن يحيى بن جابر(ت٢٧٩هـ)/ فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠.

- الثقفي، إبراهيم بن محمد الثقفي (ت ٢٨٣ هـ)/ الغارات، تحقيق جلال الدين المحدث، مطبعة بهمن، إيران ١٣٩٥هـ.

- الحاكم النيسابوري، محمد بن محمد (ت ٤٠٥ هـ)/ المستدرك على الصحيحين، تحقيق يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٦.

- ابن حبان، محمد بن حبان بن احمد البستي(ت٣٥٤هـ)/ كتاب الثقات، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ١٩٧٣.

- ابن حجر، احمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢)/ الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥.

- ابن ابي الحديد، عز الدين بن هبة الله (ت ٦٥٦ هـ)/ شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت د ت.

- ابن حزم، علي بن احمد (ت٤٥٦هـ)/ المحلى، تحقيق احمد محمد شاكر، دار الفكر، بيروت، د.ت.

- الخطيب البغدادي، احمد بن علي(ت٤٦٣هـ)/ تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٧م.

- ابن خياط، خليفة بن خياط العصفري (ت ٢٤٠ هـ)/ تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت ١٩٩٣م.

- الذهبي، محمد بن احمد ت(٧٤٨هـ)/ سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٣م.

- ابن سعد، محمد (ت ٢٣٠ هـ)/ الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت د ت.

- الشافعي، محمد بن إدريس (ت٢٠٤ هـ)/ كتاب الأم، ط٣، دار الفكر، بيروت ١٩٨٣م.

- ابن شبة النميري، عمر (ت٢٦٢هـ)/تاريخ المدينة المنورة، تحقيق فهيم محمد شلتوت، دار الفكر، قم د ت.

- الشربيني، محمد (ت ٩٧٧ هـ)/ مغني المحتاج، دار إحياء التراث العربي، مصر ١٩٥٨م.

- ابن شعبة الحراني، الحسن بن علي (ت بعد ٤٠٠ هـ)/ تحف العقول عن آل الرسول، تحقيق علي اكبر غفاري، ط٢، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤٠٤.

- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١)/ المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي، د م ١٣٩٢.

- الطبرسي، احمد بن علي (ت٥٦٠ هـ)/الاحتجاج، تحقيق محمد باقر الخرسان، دار النعمان، النجف ١٩٦٦.

- الطبرسي، الحسن بن الفضل (ت٥٤٨هـ)/ مكارم الأخلاق، إيران ١٩٧٢م.

- الطبري، محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)/ اريخ الأمم والملوك، تحقيق مجموعة باحثين، مؤسسة الاعلمي، بيروت.

- الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)/ المبسوط في فقه الإمامية، تعليق محمد تقي الكشفي، المكتبة الرضوية، طهران ١٣٨٧هـ.

- ابن طيفور، أبو الفضل بن ابي طاهر(٣٨٠هـ)/ بلاغات النساء، مكتبة بصيري، قم، د.ت.

- ابن عبد ربه، احمد بن محمد الأندلسي (ت٣٢٨هـ)/ العقد الفريد، تصحيح محمد أمين، القاهرة ١٩٤٩.

- أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)/ الأموال، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٥٣.

- ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي (ت٥٧١ هـ)/ تاريخ دمشق، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥.

- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)/ الإمامة والسياسة، تحقيق علي شيري، مطبعة أمير، قم ١٤١٣هـ.

- ابن كثير، إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤ هـ)/ البداية والنهاية في التاريخ، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث، بيروت ١٩٨٨م.

- الكليني، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٨ هـ)/ الكافي، دار الكتب الإسلامية، طهران ١٣٨٨.

- الكوفي، محمد بن سليمان (ت بعد ٣٠٠ هـ)/ مناقب الإمام أمير المؤمنين، تحقيق محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم ١٤١٢.

- المتقي الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين (ت٩٧٥ هـ)/ كنز العمال، تحقيق بكري حياني وآخر، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٩.

- المجلسي، محمد باقر (ت ١١١١ هـ)/ بحار الأنوار، ط٢، مؤسسة الوفاء، بيروت ١٩٨٣م.

- مسلم، مسلم بن الحجاج (ت٢٦١ هـ)/ صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت د ت.

- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)/ الامالي، تحقيق علي اكبر الغفاري، نشر جماعة المدرسين، قم ١٤٠٣.

- المنقري، نصر بن مزاحم المنقري (ت ٢١٢ هـ)/ وقعة صفين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢، المؤسسة العربية الحديثة، مصر ١٩٦٢.

- النسائي، احمد بن شعيب (ت٣٠٣ هـ)/ السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩١.

- النعمان المغربي، النعمان بن محمد التميمي (ت٣٦٣ هـ)/ دعائم الإسلام، تحقيق اصف بن علي اصغر فيضي، دار المعارف، مصر ١٩٦٣.

- أبو نعيم الأصبهاني، احمد بن عبد الله(ت٤٣٠هـ)/ ذكر أخبار اصبهان، مطبعة بريل، إيران ١٩٣٤.

- النووي، محي الدين (ت٦٧٦ هـ)/ المجموع، دار الفكر، بيروت د ت.

- الهيثمي، علي بن ابي بكر (ت ٨٠٧ هـ)/ مجمع الزوائد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٨.

- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب (ت٢٨٤هـ) / تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت.

ثانياً: المراجع

- بخيت، عبد الحميد/ عصر الخلفاء الراشدين، دار المعارف، مصر ١٩٦٥.

- الشرهاني، حسين علي/ التغيير في السياسة المالية للدولة الإسلامية في خلافة الإمام علي عليه السلام، دار تموز، دمشق ٢٠١٣م.

- شمس الدين، محمد مهدي/ دراسات في نهج البلاغة، ط٢، دار الزهراء، بيروت ١٩٧٢.

- العيساوي، علاء كامل صالح/ النظم الإدارية والمالية في عهد الإمام علي(عليه السلام) (٣٥ـ٤٠هـ، ٦٥٦ ـ ٦٦٠م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة ٢٠٠٥.

- نجمان ياسين/ تطور الأوضاع الاقتصادية في عهد الرسالة والخلفاء الراشدين، الموصل ١٩٨٨.

- اليوزبكي، توفيق/ النظم العربية الإسلامية، ط٣، بغداد ١٩٨٨.